مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية ـ دراسة ميدانية

د. حسام السعيد الوكيل*

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى وضع مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية. ومن خلال إجراء كل من الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل البحث إلى النتائج التالية: أن المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائى تختلف عن المتطلبات الأساسية للمراجع الخارجى، يحتاج قيام المحاسب القضائى بمكافحة عمليات غسل الأموال أو الحد منها إلى توافر مجموعة من الخصائص والمعارف والمهارات، هناك مجموعة من الأساليب والإجراءات التى يستخدمها المحاسب القضائى فى مكافحة عمليات غسل الأموال أو الحد منها. يوجد العديد من المبررات التى قد تدفع إلى الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال. بالإضافة إلى ذلك توصل البحث إلى مجموعة من التحديات التى تواجه استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية. إن استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية يحتاج إلى توافر مجموعة من المقومات من أهمها: إنشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة تحت مسمى جمعية المحاسبين القضائيين المصرية، إلزام المراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين أن يقضوا على الأقل ٨٠ ساعة من التعليم المهنى المستمر فى مجال المحاسبة القضائية، وعلم الجريمة، وتكنولوجيا المعلومات، ووسائل التحرى، ومكافحة عمليات الاحتيال وغسل الأموال، قيام الجامعات المصرية بتخصيص وتدريس مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، غسل الأموال.

---

* مدرس بقسم المحاسبة ـ كلية التجارة وإدارة الأعمال ـ جامعة حلوان

Abstract:

This research aims to propose an approach to apply forensic accounting in anti-money laundering in the Egyptian environment. By conducting both theoretical and field studies, the research achieved the following results: The basic requirements of the forensic accountant differ from the basic requirements of the external auditor. To achieve anti-money laundering or limit it, a forensic accountant is required to have a set of characteristics, knowledges and skills, there are a set of techniques and procedures used by forensic accountant to anti-money laundering or limit it. There are many justifications that may lead to the trend towards applying of forensic accounting in anti-money laundering. In addition, the research found many challenges facing applying of forensic accounting in anti-money laundering in the Egyptian environment. Applying of forensic accounting in anti-money laundering in the Egyptian environment requires the availability of a set of basic factors, the most important of which are: establishment of a formal and independent professional society under the name of Egyptian society of forensic accountant, requiring auditors who wish to be certified as forensic accountants to spend at least 80 hours of continuing professional education in the field of forensic accounting, criminology, information technology, counter fraud and money laundering, The Egyptian universities going allocate and teach special courses in forensic accounting.

Key words: Forensic accounting, money laundering.

١ -الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة:

يشهد عصرنا الحالى ثورة هائلة من التقدم العلمى بشتى صوره وأشكاله، والتى بلا شك ذات تأثير على مختلف نواحى الحياة، والجريمة المالية هى إحدى الصور ذات الصلة الوطيدة بهذه التطورات، وتعد جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم المالية المستجدة فى العصر الحالى والتى تهدد النمو الاقتصادى لأى دولة، باعتبارها من الجرائم الاقتصادية الحديثة والتى ترتبط عادة بالجريمة المنظمة، لما لها من تأثيرات سلبية وخصوصاً على الدورة الاقتصادية للدول (الجليلى، جميل، ٢٠١٢).

وقد شكلت عمليات غسل الأموال تحدياً دولياً كبيراً نظراً لكونها تجاوزت الحدود المحلية للدولة وارتبطت بكثير من الجرائم والأنشطة غير المشروعة، أهمها جرائم الإرهاب، والإتجار بالمخدرات والأسلحة، والعمولات والرشاوى، والتزوير والتزييف، والاختلاسات، والأموال الناتجة عن الفساد الإدارى، وغيرها من الجرائم وأوجه الفساد الأخرى التى تشكل مصدراً لغسل الأموال (تيناوى، ٢٠٠٦).

وقد انتشرت جريمة غسل الأموال بشكل متزايد على المستوى المحلى والإقليمى والدولى بفعل العولمة، واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وسرية الحسابات المصرفية، وضعف عمليات الرقابة، والتغيير والتجديد المستمر فى وسائل وأشكال عمليات غسل الأموال، وعدم التطبيق الجيد للقوانين والتشريعات، وغياب الشفافية فى الكثير من التعاملات التجارية، وعدم مواكبة الإصدارات المهنية للمحاسبة والمراجعة للتطورات العالمية فى مجال مكافحة عمليات غسل الأموال (خليفة، ٢٠١٢).

وتعد المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة فى معظم دول العالم من أكثر الأنشطة الاقتصادية استهدافاً وتعرضاً للمخاطر والفساد والتى منها عمليات غسل الأموال، ويرجع ذلك إلى دورها فى تقديم مختلف الخدمات المصرفية مثل عمليات الصرف والتحويل النقدى بواسطة الشيكات والحوالات المالية الخاصة بالوسائل الالكترونية وبطاقات الإئتمان وعمليات المقاصة، وهذه الخدمات يتسع مداها ونطاقها فى عصر المعلومات وتتحول إلى أنماط أكثر سهولة من حيث الأداء وأقل رقابة من حيث آلية التنفيذ، خاصة فى مجال البنوك

الإلكترونية أو بنوك الويب على شبكة الإنترنت، ومثل هذه العمليات بشكلها التقليدى والإلكترونى خير وسيلة لتُستغل من أجل عمليات غسل الأموال وإخفاء المصدر غير المشروع للمال (عبد الكريم، ٢٠٠٨).

وقد حظيت ظاهرة غسل الأموال باهتمام كبير من قبل المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية والمالية، حيث بادرت قمة الدول السبع الصناعية فى باريس عام ١٩٨٩ بإنشاء لجنة مالية دولية لمكافحة عمليات غسل الأموال، والتى عرفت بإسم مجموعة العمل المالى Financial Action Task Force (FATF)، وهى منظمة عالمية متخصصة فى مكافحة غسل الأموال، مهمتها وضع المعايير والتوصيات المتعلقة بإجراءات مكافحة غسل الأموال، وعقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر أصدر الكونجرس الأمريكى فى أكتوبر عام ٢٠٠١ قانون باتريوت (Patriot Act)، والذى أشار إلى ضرورة توحيد الجهود لمحاربة غسل الأموال والتى تعتبر من المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب (Able, and Gerson, 2001). وعلى المستوى المحلى تم إصدار القانون المصرى رقم (٨٠) لسنة (٢٠٠٢) والمعدل بالقانون رقم (٧٨) لسنة (٢٠٠٣) بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود وغيرها لمكافحة عمليات غسل الأموال، فإنه يقابل ذلك عمل مضاد ومنظم، حيث تشهد عمليات غسل الأموال دخول مجموعات من المهنيين الجدد ومن مستويات ثقافية وتخصصات مختلفة من محاسبين ومراجعين وقانونيين ومنظمى معلومات وإداريين واقتصاديين، وغيرهم من التخصصات والذى يوظفهم غاسلى الأموال لمساعدتهم فى القيام بتلك الأفعال غير المشروعة، الأمر الذى يجعل من هذه العمليات صناعة متكاملة ذات آثار سلبية عديدة تحتاج لمن يقوم بمكافحتها إلى توافر مجموعة معينة من الخصائص والمهارات ويتبع مجموعة من الأساليب والأدوات التى تتناسب مع طبيعة عمليات غسل الأموال (الحمدانى، ٢٠٠٥). ومن هنا يبرز الدور المهنى الفعال للمحاسب القضائى كجزء مهم فى عملية مكافحة غسل الأموال، لما يمتلكه من خصائص وتكامل فى المهارات والمعرفة العلمية والعملية للمحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق والتقصى، فالمحاسبة القضائية تنظر إلى ما وراء الصفقات والتحقيق فى ما وراء الأرقام.

٢/١ مشكلة البحث:

إن تعدد وخطورة الآثار السلبية التى تنتج عن ظاهرة غسل الأموال أدت إلى تعدد آليات مكافحة هذه الظاهرة، حيث تسهم فى هذه المكافحة المؤسسات التى تتعرض لغسل الأموال، والجهات الحكومية الرقابية، كما يمكن لمهنة المراجعة أن تسهم فى هذه المكافحة ويكون لها دور فعال فى ذلك، إلا أن نتيجة للانهيارات المتعددة التى حدثت للعديد من كبرى الشركات على مستوى العالم بداية من عام ٢٠٠١ وما تلاها من انهيار للعديد من البنوك بسبب الأزمة المالية العالمية التى حدثت عام ٢٠٠٧، واجهت مهنة المراجعة فى السنوات الأخيرة أزمة فقدان ثقة، مما أدى إلى تساؤل العديد من أصحاب المصالح من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار العديد من البنوك والشركات عن سبب عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء إشارات إنذار بخصوص موقف تلك المنظمات، فعلى سبيل المثال واجه مكتب آرثر أندرسون دعاوى قضائية بسبب فشله كمراجع خارجى لشركة Enron الأمريكية للطاقة والتى انهارت فى عام ٢٠٠١ وما تلى ذلك من اكتشاف مواطن خلل محاسبية وفضائح مالية فى شركات وبنوك أخرى (حمدان، ٢٠٠٩).

وفى الواقع شهد دور مهنة المحاسبة والمراجعة فى ظل تلك الأزمات والانهيارات جدلاً واسعاً، حيث ذهب البعض إلى تبرئة المراجعين من الاتهام بأى تقصير، نظراً لأن دورهم يتمثل فى إضفاء الثقة على القوائم المالية من خلال تقديم تأكيد معقول بعدم وجود تحريفات جوهرية وليس إعطاء تأكيدات مطلقة، فى حين ذهب البعض الآخر إلى اتهام المراجعين بعدم بذل العناية المهنية الواجبة وبالصمت المتعمد وعدم التحذير المبكر من حدوث الأزمات، والأكثر من ذلك أن ذهب البعض إلى اتهام المراجعين بالتواطؤ لخداع المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى (خليل، ٢٠١٠)

وفى ضوء ما سبق وفى ظل عدم وجود معيار مصرى أو دولى وعدم وجود توصيات أو إرشادات تتعلق بمسئولية المراجع الخارجى عن عمليات غسل الأموال عند مراجعة القوائم المالية وتساعدهم فى اكتشاف عمليات غسل الأموال، وتوضح لهم كيفية التعامل مع ما قد يتم اكتشافه من غسل الأموال، أدى ذلك إلى عدم وضوح دور ومسئولية المراجع الخارجى تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال (إبراهيم، ٢٠١٣). فى حين قامت بعض الدول الأخرى مثل سنغافورة

بتقديم دليل إرشادى للمراجعين الخارجيين فيما يتعلق بمسئولياتهم عن عمليات غسل الأموال عند مراجعة القوائم المالية، جاء فيه أن دور المراجعين الخارجيين تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال يعد دوراً ثانوياً ومكملاً لدور جهات رقابية أخرى، كما أن دور المراجع الخارجى ليس منع أو الحد من حدوث غسل أموال، ولكن دوره يتمثل فى اكتشاف ما قد يقع ويمكنه اكتشافه والتقرير عنه أثناء قيامه بمهامه الأساسية وهى مراجعة القوائم المالية، وذلك من خلال تقييم أساليب وإجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال التى تضعها وتطبقها الجهات الأخرى المسئولة عن هذه المكافحة (SAP 19, 2006).

ونتيجة لذلك وفى ظل فشل المراجعين الخارجيين أدى ذلك إلى وجود صعوبة فى منع أو على الأقل الحد من الجرائم المالية واكتشافها والتى منها غسل الأموال، الأمر الذى أدى إلى انخفاض ثقة المستخدمين فى جودة التقارير المالية وتقارير المراجعين الخارجيين من جهة، وارتفاع معدل الدعاوى القضائية من جهة أخرى، وبالتالى ازدادت حاجة القضاء إلى وجود خبراء يتمتعون بالخبرة والمعرفة بالمحاسبة والمراجعة ولديهم مهارة عالية فى التحرى والتقصى لحل المشاكل القانونية. وهو ما يبرز الحاجة إلى الاستعانة بأساليب المحاسبة القضائية باعتبارها إحدى المجالات المهنية الحديثة التى تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة بالمحاسبة والمراجعة والتى تنظر إلى ما وراء الصفقات والتحقيق فيما وراء الأرقام (DiGabriele, 2009)، حيث تبحث المحاسبة القضائية عن الدوافع والثغرات المؤدية للغش والتلاعب، وفى اكتشاف أوجه القصور فى نظم الرقابة الداخلية والتى يمكن أن تُستغل فى ممارسات أوجه الفساد المختلفة، وفى التحرى عن عمليات غسل الأموال وجمع الأدلة الكافية عنها بهدف منعها أو على الأقل الحد منها واكتشافها والتقرير عنها (Steinhoff, 2008).

كذلك أشار تقرير الجمعية المهنية لفاحصى الغش The Association of Certified Fraud Examiners (ACFE) إلى أن الشركات الأمريكية تحملت فى عام ٢٠٠٦ فقط خسائر تقدر بنحو ٦٥٢ بليون دولار بسبب حالات الغش التى تم اكتشافها، فضلاً عن حالات الغش التى لم يتم الإفصاح عنها، ونظراً لضخامة مبالغ حالات غش الإدارة والموظفين والاختلاسات والجرائم المالية الأخرى، فإن ممارسى مهنة المحاسبة والمراجعة يجب أن يكون

لديهم المهارات اللازمة والتدريب المناسب فى مجال المحاسبة القضائية، حتى يتمكنوا من منع أو على الأقل الحد من واكتشاف مثل هذه الجرائم والتحقيق فيها (Seda and Kramer, 2008).

وفى إطار الجهود المبذولة من قبل الدولة المصرية فى الأونة الأخيرة واهتمامها بمحاربة الفساد بشتى صوره وأشكاله يحاول الباحث من خلال هذا البحث وتدعيماً لتلك الجهود تقديم مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية. وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:-

١- هل يوجد فرق بين عمل المحاسب القضائى والمراجع الخارجى؟
٢- ما هى الخصائص والمهارات التى يجب توافرها فى المحاسب القضائى والتى يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسل الأموال؟
٣- ما هى أساليب المحاسبة القضائية والتى يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسل الأموال؟
٤- ما هى أهم مبررات الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية؟
٥- ما هى أهم التحديات التى تواجه استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية؟
٦- ما هى المقومات اللازمة لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية؟

٣/١ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى وضع مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

ويتحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية والمتمثلة فى:-

١-تحديد أهم الخصائص والمهارات الأساسية التى يجب توافرها فى المحاسب القضائى والتى يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسل الأموال.
٢- تحديد أساليب المحاسبة القضائية والتى يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسل الأموال.
٣- تحديد أهم مبررات الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

٤- تحديد أهم التحديات التى تواجه استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

٥- تحديد المقومات اللازمة لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

٦- تحليل واقع الممارسة المهنية واستقصاء آراء عينات الدراسة على الإطار المقترح لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

١/٤ فروض البحث:

١-تمثل المحاسبة القضائية بما يتوافر لها من خصائص ومهارات ركناً هاماً وجوهرياً من أركان منظومة مكافحة عمليات غسل الأموال.

٢-تمثل المحاسبة القضائية بما يتوافر لها من أساليب ركناً هاماً وجوهرياً من أركان منظومة مكافحة عمليات غسل الأموال.

٣-يساهم المدخل المقترح لاستخدام المحاسبة القضائية بدور فعال فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

١/٥ أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تتمثل أهمية البحث من الناحية العلمية فى الموضوع الذى يتناوله والذى يساير التطورات الحديثة فى مجال البحوث المحاسبية، حيث يتم محاولة دراسة العلاقة بين إحدى الاتجاهات المعاصرة فى علم ومهنة المحاسبة والمراجعة وهى المحاسبة القضائية، وإحدى أشكال الفساد والجرائم المالية وهى عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال تقديم مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية، وذلك فى ظل بيئة أعمال أصبحت ظاهرة غسل الأموال سمة أساسية وواقع فعلى تواجهه وتعانى منه العديد من المؤسسات المالية بوجه عام والبنوك بوجه خاص، لما قد يترتب على ذلك من تهديدات وآثار سلبية قد تصل لانهيار المؤسسات المالية وتهدد النمو الاقتصادى لأى دولة. مما يتطلب ضرورة البحث عن آليات وطرق لمكافحة تلك الظاهرة والحد من آثارها السلبية.

الأهمية العملية: تتمثل أهمية البحث من الناحية العملية فى بيانه لأهمية استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية، فى ظل تزايد عمليات غسل

الأموال والإعلان عن الكثير من حالات الفساد المالى والإدارى من قبل الأجهزة الرقابية المصرية فى الأونة الأخيرة، والحاجة الماسة إلى محاسبين ومراجعين مؤهلين ومدربين ولديهم من الخبرات والمهارات ما يمكنهم من منع أو الحد من هذه الممارسات واكتشافها والتقرير عنها. وذلك من خلال استطلاع آراء بعض الفئات التى لها علاقة بمكافحة عمليات غسل الأموال. ويأمل الباحث أن يفيد هذا البحث جميع الأطراف المهتمة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وأن يكون دعماً للدولة المصرية فى جهودها نحو محاربة الفساد بشتى صوره وأشكاله.

٦/١ منهج وأسلوب البحث:

يعتمد البحث على كل من المنهج الاستقرائى والمنهج الاستنباطى للقيام بنوعين من الدراسة وهما:-

أولاً: أسلوب الدراسة النظرية:-

وتتم من خلال دراسة وتحليل الدراسات والكتابات العربية والأجنبية التى تناولت موضوع المحاسبة القضائية، وظاهرة غسل الأموال. وذلك بغرض الوصول إلى إجابات على تساؤلات البحث، وبيان دور المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

ثانياً: أسلوب الدراسة الميدانية:-

وتتم بهدف اختبار صحة فروض البحث، وذلك من خلال إعداد قائمة استبيان لاستقراء الواقع العملى الخاص بدور المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية، والتعرف على آراء عينة من إدارات البنوك المصرية، بعض المراجعين الخارجيين، بعض أساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية بخصوص بعض الاستفسارات المتعلقة بموضوع البحث.

٧/١ خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى عدة أقسام على النحو التالى:-

القسم الأول: يتضمن عرضاً للإطار العام للبحث والذى يتناول مشكلة البحث، أهدافه، فروضه، أهميته، منهجيته، خطته.

القسم الثانى: يتناول الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

القسم الثالث: يتناول الإطار النظرى لموضوع البحث.

القسم الرابع: يتضمن الدراسة الميدانية.

القسم الخامس: يعرض نتائج وتوصيات البحث.

القسم السادس: يتضمن المراجع المستخدمة.

٢- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:

تقسم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية:-

١/٢ الدراسات التى تناولت المحاسبة القضائية.

٢/٢ الدراسات التى تناولت غسل الأموال.

٣/٢ الدراسات التى تناولت دور المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.

١/٢ الدراسات التى تناولت المحاسبة القضائية:

١- دراسة (Njanike, et al, 2009): هدفت الدراسة إلى اختبار مدى فعالية استخدام المحاسبة القضائية فى التحرى والتحقيق والحد من عمليات الغش والاحتيال المالى داخل البنوك والعمل على اكتشافها بالإضافة إلى التعرف على المشاكل التى تُعيق تطبيق مهنة المحاسبة القضائية، وذلك من خلال إعداد قائمة استبيان تم توزيعها على عينة مكونة من ثلاثين مراجعاً قضائياً، تم اختيارهم من ثلاثة عشر بنكاً وأربعة مكاتب مراجعة فى زيمبابوى. ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة هو أنه على الرغم من أهمية دور المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات الغش والاحتيال المالى فى البنوك، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التى تواجه تطبيق المحاسبة القضائية أهمها نقص الموارد المادية، ونقص المهارات الفنية، وقلة المعرفة التكنولوجية، وعدم الوعى والادراك الكافى بتلك المهنة، المراجع الخارجى غير مؤهل علمياً وعملياً للتحقيق فى قضايا الاحتيال المعقدة خاصة تلك التى ترتكب باستخدام أجهزة الحاسب الآلى.

٢- دراسة (Bawaneh, 2011): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التغيرات والتطورات الحديثة التى حدثت فى بيئة الأعمال المحيطة بالمحاسبة والتى أثرت على إعداد القوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التغيرات والتطورات التكنولوجية الحديثة التى حدثت فى بيئة الأعمال أدت إلى الحاجة إلى ظهور خدمات جديدة للمحاسبة تتطلب المزيد من الخبرات والمهارات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة وتكنولوجيا

المعلومات والإنترنت بالإضافة إلى مهارات التحرى والتقصى لمكافحة الغش والاحتيال المالى فى ظل بيئة الأعمال الرقمية وهى ما تعرف بالمحاسبة القضائية.

٣- دراسة (Carpenter,et.al, 2011): هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية دور المحاسبة القضائية فى الكشف عن عمليات الغش والاحتيال المالى، وذلك عن طريق عقد دورات تدريبية للطلاب فى قسم المحاسبة والمراجعة فى إحدى الجامعات الأمريكية فى مجال المحاسبة القضائية. وقد توصلت الدراسة إلى أن آراء وأحكام الطلاب الذين التحقوا بالدورة التدريبية اختلفت عن آرائهم وأحكامهم قبل الالتحاق بالدورة، وكذلك اختلفت عن غيرهم من الطلاب الذين لم يلتحقوا بالدورة، حيث أصبحوا أكثر ممارسة للشك المهنى وأكثر قدرة على تقييم مخاطر الغش والاحتيال، كذلك أكدت الدراسة أن عقد الدورات التدريبية تأتى بفوائد أسرع وأنجح لتحسين أحكام المراجعين وممارستهم للشك المهنى حول مخاطر الغش والاحتيال منها فى حالة اكتسابها مع مرور الزمن ومن خلال الخبرة.

٤- دراسة (Adegbie, Fakile, 2012): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور المحاسبة القضائية فى الحد من الجرائم المالية والاقتصادية فى نيجيريا. وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية هى استراتيجية مالية للحد من الجرائم المالية والاقتصادية والعمل على اكتشافها، تعمل المحاسبة القضائية على تقديم خدمات لحل الدعاوى القضائية والمشاكل القانونية أمام المحاكم، للمحاسبة القضائية دوراً هاماً فى إرساء قواعد الحوكمة الجيدة داخل الشركات، تواجه المراجعة الخارجية العديد من القيود والتى تعوقها عن الحد من ممارسات الغش والاحتيال المالى، فى حين تعد المحاسبة القضائية هى الحل الأفضل لمكافحة مثل هذه الممارسات.

٥- دراسة (Izedonmi, Ibadin, 2012): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض الجرائم المالية الأساسية التى ترتكب فى منظمات الأعمال ودور المحاسبة القضائية فى اكتشافها والحد منها. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تؤثر الجرائم المالية تأثيراً سلبياً على منظمات الأعمال، إن حالات الانهيار والأزمات التى تعرضت لها الشركات والمؤسسات المالية كانت ناتجة عن ارتكاب جرائم مالية، إن الدوافع وراء ارتكاب الجرائم المالية تتمركز حول مجموعة من العوامل والتى تتمثل فى الضغوط والفرص والمبررات، إن مهارات

التحقيق التى يتمتع بها المحاسب القضائى تمكنه من اكتشاف تلك الجرائم المالية والحد منها.

٦- دراسة (السعد، ٢٠١٣): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تطبيق المحاسبة القضائية فى البيئة السعودية (الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية) وذلك من خلال التعرف على آراء عينة من الأكاديميين والمراجعين الخارجيين بالمملكة العربية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: أن المحاسبة القضائية تهدف إلى تلبية حاجة القضاء والمحاكم القضائية إلى محاسبين أكثر تخصصاً وإلماماً بالجوانب القضائية والقانونية للمنازعات المالية، إضافة إلى اتقانهم ومعرفتهم بالجوانب المحاسبية، أن هناك اختلافاً كبيراً بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية، توجد بعض الصعوبات التى تواجه تعليم وممارسة المحاسبة القضائية فى المستقبل، من أهمها عدم وجود معايير أو إرشادات محددة لقيام المراجع الخارجى بتمثيل العميل أمام الجهات القضائية، عدم وجود الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً فى مجال المحاسبة القضائية، عدم اهتمام أقسام المحاسبة فى الجامعات بتخريج المؤهلين فى هذا المجال، عدم وعى المجتمع بأهمية مثل هذا المجال من مجالات المحاسبة.

٧- دراسة (المخلافى، ٢٠١٣): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام أساليب المحاسبة القضائية فى تخطيط إجراءات المراجعة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تزايد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية مع انتشار الغش والاحتيال والفساد المالى وتطور أدواته وأساليبه فى ظل التطور التكنولوجى وثورة المعلومات، تعد المحاسبة القضائية شكل من أشكال المراجعة مصحوبة بمهارات استقصاء دقيقة وخبرة عميقة بمختلف مجالات المعرفة، حيث تعمل المحاسبة القضائية فى مجالى التحقيق أو التحرى ومجال التقاضى، يمكن الاستعانة بالمحاسب القضائى ضمن فريق المراجعة الخارجية لفحص عناصر الرقابة الداخلية ولتدعيم الرقابة المانعة بالشركة.

٨- دراسة (Alao, 2016): هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المراجعة القضائية على مكافحة عمليات الاحتيال المالى فى البنوك التجارية النيجيرية. وقد كشفت نتائج الدراسة أن المراجعة القضائية لها تأثير هام وجوهرى على مكافحة عمليات الاحتيال المالى داخل

البنوك، بالإضافة إلى أن تقرير المراجعة القضائية يعزز ويدعم بشكل كبير عمليات التقاضى أمام المحاكم فيما يتعلق بعمليات الاحتيال المالى.

٢/٢ الدراسات التى تناولت غسل الأموال:

١- دراسة (Tattersall, 1993): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة عمليات غسل الأموال وبيان كيفية تفعيل دور المراجع الداخلى والمراجع الخارجى تجاه مكافحة تلك العمليات. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تحتاج الإدارة العليا ومجلس إدارة أى مؤسسة مالية إلى توفير تأكيد على أن المؤسسة المالية قد التزمت بالقوانين والإرشادات الخاصة بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال، وذلك لحماية سمعة المؤسسة المالية ولتجنب العقوبات المالية التى تُفرض عليها من قبل السلطات المعنية إذا اكتشفت عمليات غسل أموال بها، يمكن للمراجعة الداخلية أن تقوم بدور هام فى مكافحة عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال مراجعة الإجراءات المتبعة عند فتح الحساب لأى عميل، توفير التدريب المناسب للمراجعين الداخليين على استخدام الأساليب التكنولوجيا الحديثة وشبكة الإنترنت، على الرغم من تميز المراجع الخارجى عن المراجع الداخلى فيما يتعلق بالاستقلال والخبرة المهنية التى تمكنه من إبداء رأيه بموضوعية، إلا أن دوره فى مكافحة عمليات غسل الأموال يكون محدود بقدر مدة بقاؤه فى المؤسسة المالية.

٢- دراسة (McDowel, Novies, 2001): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عواقب غسل الأموال والجرائم المالية. وقد توصلت الدراسة عدة نتائج منها: إن عمليات غسل الأموال تشوه القرارات التى ينبغى على المؤسسات المالية اتخاذها، تزيد عمليات غسل الأموال من مخاطر إفلاس البنوك، تُفقد عمليات غسل الأموال الحكومة سيطرتها على السياسات الاقتصادية والمالية للدولة، تُعرض عمليات غسل الأموال المجتمع لمخاطر اجتماعية واقتصادية وسياسية ناتجة عن رواج غسل الأموال مثل تجارة السلاح والمخدرات والعمليات الإرهابية.

٣-دراسة (Standing, Vuuren, 2003): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات غسل الأموال وبيان الدور المتوقع للمراجعين الخارجيين تجاه مكافحة تلك الممارسات وذلك بالتطبيق على عينة من مكاتب المراجعة بجنوب أفريقيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن العديد

من المراجعين الخارجيين يفتقرون إلى الفهم الواضح لأساليب وآليات مكافحة عمليات غسل الأموال، مما قد يؤثر على طريقة تعاملهم مع الحالات التى يشتبه بأنها غسل أموال، ويرجع ذلك إلى تعقد بعض أشكال عمليات غسل الأموال، وعدم تأهيل المراجعين الخارجيين التأهيل الكافى لاكتشاف تلك العمليات، بالإضافة إلى وجود صعوبات كثيرة تعوق المراجعين الخارجيين فى اتجاههم للسلطات المسئولة فى حالة شكهم فى وجود عمليات غسل أموال، يمكن للمحاسبة القضائية المساهمة فى مكافحة عمليات غسل الأموال من خلال قيامهم بعمليات التقصى والتحقيق عن تلك العمليات.

٤-دراسة (رمضان، ٢٠١٠): هدفت هذه الدراسة إلى تطوير دور المراجعة الداخلية فى المؤسسات المالية لاكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تتعدد وتتنوع الأساليب التى يلجأ إليها غاسلوا الأموال، مع التوسع فى استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وشبكة الإنترنت أصبحت عمليات التحويل الإلكترونى للأموال من أهم أساليب عمليات غسل الأموال مما يُصعب من عملية مكافحتها نظراً لصعوبة تتبع المسار المالى لهذه العمليات الإلكترونية، تؤدى عمليات غسل الأموال إلى العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية والتى تهدد خطط التنمية الاقتصادية لأى دولة، أغفل المشرع المصرى دور المراجعين الداخليين فى مكافحة عمليات غسل الأموال، حيث لم يشر إلى دورهم فى عمليات المكافحة بشكل صريح مثلما حدث على سبيل المثال فى القانون الأمريكى والسعودى، ضعف ردود أفعال مهنة المراجعة بصفة عامة والمراجعة الداخلية بصفة خاصة فى مواجهة القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، حيث لم يتم إصدار معايير للمراجعة الداخلية خاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وجود العديد من المشاكل التى يواجهها المراجعين الداخليين عند قيامهم باكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال فى المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، تعتمد جهود تطوير دور المراجعة الداخلية لاكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال فى المؤسسات المالية على مجموعة من المحاور والتى تتمثل فى:العمل على توفير أكبر قدر من الاستقلالية للمراجعين الداخليين، تفعيل دور لجان المراجعة، التطبيق الجيد لمبادىء وآليات الحوكمة، وجود نظام

فعال للرقابة المصرفية، تدريب المراجعين الداخليين التدريب الكافى والذى يتيح لهم الإلمام بالمؤشرات التى تدل على وجود عمليات غسل أموال.

٥- دراسة (Aslani, et al, 2011): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مسئولية المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين عن مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية فى إنجلترا. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تتم عمليات غسل الأموال عادة من قبل خبراء بالاقتصاد والمال والأعمال ولديهم من المهارات ما يمكنهم من ارتكاب جرائم غسل الأموال بشكل يصعب اكتشافه، بالنسبة لمسئولية المراجعين الخارجيين يرى العديد من مستخدمى القوائم المالية أن المراجع الخارجى لا يقوم بأداء المهام المكلف بها كما ينبغى، قد يكون للمراجع الخارجى دور سلبى فى مكافحة عمليات غسل الأموال، حيث قد يحصل مرتكبى الجرائم المالية منهم على بعض الاستشارات التى تمكنهم من ارتكاب جرائمهم بشكل يصعب اكتشافه، مستغلين بذلك المهارات والخبرات التى يتمتعون بها والمكتسبة من مراجعتهم للمؤسسات المالية وغيرها، أما بالنسبة لمسئولية المراجعين الداخليين يرى العديد من مستخدمى القوائم المالية أن المراجعة الداخلية يمكنها القيام بدور هام فى مكافحة عمليات غسل الأموال وغيرها من الجرائم المالية، باعتبارها تساعد المنشآت على تحقيق أهدافها وذلك من خلال دورها فى تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، تُستخدم المحاسبة القضائية كأداة هامة فى مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية فى منظمات الأعمال.

٦- دراسة (الدوغجى، ٢٠١٢): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة جريمة غسل الأموال ودور الأجهزة الرقابية فى العراق فى مجال مكافحة تلك الجريمة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن تشريع القوانين وإصدار التعليمات لا تكفى وحدها لمنع جريمة غسل الأموال بل إن المسئولية تشمل كافة أطراف المجتمع، ارتباط جريمة غسل الأموال بطبيعة نشاط الجهاز المصرفى من حيث سرية الحسابات والتطورات التكنولوجية السريعة، مبادىء العولمة وحرية انتقال السلع والخدمات ما بين الدول سهلت من تنامى ظاهرة غسل الأموال، احتمال اكتشاف المراجعين الخارجيين لجريمة غسل الأموال يعد احتمال ضعيف لعدم وجود تأثير مادى للجريمة على البيانات المالية، ولكن قد يكون لغسل الأموال تأثيراً غير مباشراً على القوائم المالية.

٧- دراسة (خليفة، ٢٠١٢): هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لزيادة فاعلية مكافحة عمليات غسل الأموال فى المؤسسات المصرفية السعودية، وذلك من خلال التعرف على آراء عينة من العاملين بوحدات غسل الأموال فى المصارف السعودية للتعرف على مدى إدراكهم للأساليب والمؤشرات التى من شأنها التعرف على العمليات التى يشتبه فى أنها تتضمن غسل أموال، والقوانين والأنظمة والسياسات المحاسبية التى من شأنها منع واكتشاف ورقابة عمليات غسل الأموال والآثار المختلفة لعمليات غسل الأموال. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك اتجاه عالمى لمكافحة عمليات غسل الأموال والسعى لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، أن الواقع فى المملكة العربية السعودية يعكس تزايد عدد قضايا غسل الأموال المنظورة أمام المحاكم السعودية على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، أهمية دور كل من مهنة المحاسبة والمراجعة والمراجعين الداخليين ولجان المراجعة فى الكشف عن عمليات غسل الأموال فى القطاع المصرفى، هناك فجوة كبيرة بين متطلبات الأداء المهنى للمراجع الخارجى وبين المتطلبات القانونية المفروضة عليه من قبل قوانين مكافحة غسل الأموال، الإرشادات المهنية الصادرة عن منظمات المحاسبة والمراجعة لم تقدم أى إرشادات للمراجع فيما يتعلق بمسئولياته عن عمليات غسل الأموال.

٨- دراسة (إبراهيم، ٢٠١٣): هدفت هذه الدراسة إلى وضع مدخل مقترح للحد من معوقات تفعيل دور المراجعين الخارجيين فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن عمليات غسل الأموال بالبنوك التجارية المصرية تؤثر تأثيراً سلبياً على دلالة القوائم المالية التى تعدها هذه البنوك، يعد المراجعون الخارجيون إحدى الفئات التى تسهم فى مكافحة غسل الأموال فى البنوك المصرية، يُعد دور المراجعين الخارجيين تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال فى البنوك المصرية دوراً ثانوياً ومكملاً لدور جهات رقابية أخرى، فدور المراجع الخارجى ليس الحد من حدوث غسل الأموال أو منعه، ولكن دوره يتمثل فى اكتشاف ما قد يقع ويمكنه اكتشافه والتقرير عنه، يواجه المراجعون الخارجيون العديد من المعوقات التى تحد من تفعيل دورهم فى المساهمة فى مكافحة غسل الأموال فى البنوك المصرية، أهمها عدم وجود نص قانونى يلزم المراجعين الخارجيين بدور

محدد تجاه مكافحة غسل الأموال، يحتاج تفعيل دور المراجعين الخارجيين فى المساهمة فى مكافحة غسل الأموال فى البنوك المصرية إلى توافر مجموعة أمور أهمها تطبيق التخصص الصناعى للمراجعيين الخارجيين، وتحديد واضح للدور المطلوب من المراجعين الخارجيين فى مجال مكافحة عمليات غسل الأموال.

٣/٢ الدراسات التى ربطت بين المحاسبة القضائية وعمليات غسل الأموال:

١- دراسة (IFAC, 2004): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طرق وآليات مكافحة ظاهرة غسل الأموال. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: بدأ المحاسبون القضائيون منذ ما يقرب من خمسة عشر عاماً فى المساهمة بما يتوافر لهم من مهارات وخبرات فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى المؤسسات المالية، زاد الاهتمام باستخدام المحاسبة القضائية من قبل الحكومات والمؤسسات ليس فقط للمساعدة على اكتشاف عمليات غسل الأموال ولكن أيضاً لإنشاء وتعزيز الضوابط وسبل الرقابة المناسبة لمنع والحد من حدوث عمليات غسل أموال، والتعرف على مرتكبيها والمتواطئين معهم فى ارتكاب تلك الجرائم المالية.

٢- دراسة (Australian Transaction Reports and Analysis Centre, 2011): هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المراجع الخارجى فى مكافحة عمليات غسل الأموال بموجب قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الأسترالى لسنة ٢٠٠٦. وقد توصلت الدراسة إلى: أنه يجب أن يتوافر فى المراجع الذى يرغب البنك فى التعاقد معه مجموعة من الصفات والمهارات أهمها: السمعة الطيبة والنزاهة والحياد، حصوله على المؤهلات المناسبة فى مجال المحاسبة والقانون مع خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات بعد المؤهل الدراسى، خبرة عملية فى المراجعة والالتزام والتحقيقات أو المحاسبة القضائية، خبرة على الأقل سنتين فى مجال مكافحة جرائم غسل الأموال.

٣- دراسة (الجليلى، جميل، ٢٠١٢): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المحاسب القضائى فى الكشف والتصدى لعمليات غسل الأموال، وذلك بالتطبيق على مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى كدراسة حالة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن المحاسبة باعتبارها نشاطاً اجتماعياً يخدم المجتمع تواجهه تحديات عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة التى يشهدها العالم، مما يحتم على المحاسبين أن يكونوا أكثر براعة فى مواجهة هذه التحديات

والاستجابة لها، إن مفهوم المحاسبة القضائية ظهر نتيجة لحاجة القضاه والمحاكم والمحامين إلى محاسبين قضائيين للتحقيق فى عدة نشاطات مالية مشبوهة وتقديم التقارير التى توضح الحقائق فيما وراء الأرقام، إن عمليات غسل الأموال تعد واحدة من أخطر الجرائم الاقتصادية فى عصرنا الحالى، إن نجاح المحاسبين القضائيين فى مكافحة عمليات غسل الأموال يعتمد على مدى توافر مجموعة من المؤهلات والمهارات الخاصة للمحاسبين والتى تمكنهم من مواجهة تلك الجرائم والتصدى لها، هناك اختلاف من حيث نطاق العمل بين كل من المراجع الخارجى والمحاسب القضائى خصوصاً فيما يتعلق بالمؤهلات الخاصة بكل منهم، هناك دور هام للمحاسبين القضائيين فى مكافحة عمليات غسل الأموال من خلال امتلاكهم مهارات التقصى والتحقيق ومهارات الخبرة المحاسبية، وإعداد الخطط اللازمة لرقابة ورصد التحركات المالية التى تكون محل شك، سواء كانت هذه التحركات المالية خاصة بالأفراد أو مؤسسات مالية، وإعداد التقارير التفصيلية عنها وتقديمها للجهات المعنية، إن المعلومات الاستباقية التى يقدمها المحاسبون القضائيون عن أى عمليات مالية موضع شك تكون أفضل من الإجراءات الإصلاحية التى يعمل بها بعد اكتشاف هذه العمليات.

٤- دراسة (Prabowo, 2016): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل خصائص ومهارات المحاسبة القضائية ودورها فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى إندونسيا، وذلك من خلال إعداد قائمة استبيان استطلع فيها الباحث رأى عينة من طلاب المحاسبة فى مرحلة الدراسات العليا فى إحدى الجامعات الإندونيسية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن هناك مجموعة من الخصائص والمهارات التى يجب توافرها فى المحاسب القضائى، أن الخصائص والمهارات الأكثر ارتباطاً وصلةً بمكافحة عمليات غسل الأموال تتمثل فى الخصائص الآتية: القدرة على التحليل والتقييم والربط بين الأحداث، المثابرة، الشك المهنى، حب الاستطلاع والفضول، القدرة على البحث عن الحقائق، بينما تتمثل المهارات التى تم التوصل والاستقرار عليها فى المهارات الآتية: المراجعة، القدرة على التقصى والتحقيق، التفكير النقدى البناء، الاتصال الفعال، تُستخدم المحاسبة القضائية كأداة هامة للتعامل مع الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال.

تحليل عام للدراسات السابقة:

يخلص الباحث من الدراسات السابقة إلى النتائج الآتية:

- تؤدى عمليات غسل الأموال إلى العديد من الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السلبية لأى دولة، مما يتطلب ضرورة تكاتف كل فئات المجتمع لمواجهتها والبحث عن الآليات والأساليب الملائمة ليس فقط لاكتشافها والتقرير عنها، ولكن أيضاً لمنعها والحد منها والتعرف على مرتكبيها والمتواطئين معهم.
- أن المراجعين الخارجيين بوضعهم الحالى غير مؤهلين علمياً وعملياً وغير قادرين على الفهم الواضح لآليات وأساليب مكافحة عمليات غسل الأموال والتصدى لها، حيث أشارت إحدى الدراسات أن احتمال اكتشاف المراجعين الخارجيين لجريمة غسل الأموال يُعد احتمالاً ضعيفاً، كما أشارت دراسة أخرى بأن المراجع الخارجى لا يقوم بأداء المهام المكلف بها كما ينبغى فيما يتعلق بمكافحة الغش والاحتيال المالى، وأن دوره تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال يعد دوراً ثانوياً، فى حين ذهبت إحدى الدراسات إلى أبعد من ذلك حيث توصلت إلى أن المراجع الخارجى قد يكون له دور سلبى فى مكافحة عمليات غسل الأموال من خلال استعانة مرتكبى الجرائم المالية بآرائهم وتوصياتهم والتى تمكنهم من ارتكاب جرائمهم المالية بشكل يصعب اكتشافه.
- إن زيادة الحاجة للمحاسبة القضائية كان نتيجة فشل آليات المراجعة المتمثلة فى المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية فى منع واكتشاف الغش والاحتيال بكل صوره وأشكاله، بالإضافة إلى حاجة القضاء إلى خبراء متخصصين للتحقيق والتحرى لدعم الدعاوى القضائية وحل المنازعات المالية.
- عدم وجود اتفاق على طبيعة المحاسبة القضائية، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن المحاسبة القضائية تُعد شكل من أشكال المراجعة، فى حين أشارت دراسات أخرى أن هناك اختلاف كبير بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية.
- على الرغم من اتفاق معظم الدراسات على أهمية دور المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال، إلا أنها لم تحدد بالتفصيل طبيعة هذا الدور.

- على الرغم من أهمية الدراسات السابقة وأهمية النتائج التى توصلت إليها إلا أنها لم تتطرق لبعض النقاط التى يرى الباحث أهميتها عند مناقشة استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية، ومن أهم هذه النقاط مبررات الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية، التحديات التى تواجه تطبيق المحاسبة القضائية فى البيئة المصرية، مقومات تفعيل دور المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.
- إن أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة التى ربطت بين المحاسبة القضائية وعمليات غسل الأموال والدراسة الحالية تتمثل فى اختلاف بيئة التطبيق، حيث تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم مدخل مقترح حول استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية، وهى بيئة تختلف عن البيئات التى أجريت فيها الدراسات السابقة، خاصة وأنه توجد ندرة فى الدراسات التى ربطت بين المحاسبة القضائية وغسل الأموال فى مصر، حيث لا توجد دراسة فى مصر حتى الآن ـ فى حدود علم الباحث ـ ناقشت هذه العلاقة. وفى ضوء ذلك يرى الباحث ضرورة استكمال بعض الجوانب التى لم تتطرق إليها هذه الدراسات بالتطبيق على البيئة المصرية من خلال إجراء هذا البحث والذى يُعد ـ من وجهة نظر الباحث ـ استكمالاً للدراسات السابقة المرتبطة التى تناولت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر موضوع البحث.

٣- الإطار النظرى لموضوع البحث:

٣/١ الإطار العام للمحاسبة القضائية:

١- مفهوم المحاسبة القضائية:

لقد كشفت الأزمات المالية والفضائح المحاسبية والانهيارات وحالات الإفلاس التى تعرضت لها الكثير من الشركات والبنوك العالمية فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى أوروبا عن الكثير من حالات الغش والفساد والمخالفات المالية فى القوائم المالية، وزادت عدد القضايا وتعقدت الإجراءات القانونية المتعلقة بتلك المخالفات والانهيارات، الأمر الذى نتج عنه تحمل الاقتصاد العالمى خسائر تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، وكان له الأثر السيىء فى

الكثير من المجالات، وفى المقابل واجهت مهنة المراجعة أزمة فقدان ثقة من قبل مستخدمى المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى عدم توافر التأهيل العلمى والتدريب الكافى للمحاسبين والمراجعين فى التعامل مع تلك الأنواع من المشاكل، الأمر الذى دفع الهيئات المهنية والجهات المعنية ذات الصلة إلى تحديد الأسباب الرئيسية للمشكلة والبحث عن إيجاد الحلول المناسبة (Huber, 2012).

وفى هذا السياق وجد الباحثون أن واحدة من أهم الوسائل المناسبة للحد من الغش والفساد المالى والإدارى هى المحاسبة القضائية[1] Forensic Accounting، حيث تقوم على أساس مجموعة من المهارات المتخصصة فى المحاسبة والمراجعة والقانون، وبإعتبارها أداة شاملة للتحرى والتحقيق فى القضايا المالية بخصوص إدعاءات محتملة بارتكاب أعمال الغش والاحتيال والمحاولة فى تسوية النزاعات المالية باستخدام القوانين والتشريعات، كذلك تُعد أساليبها من الآليات الحديثة فى مجال منع أو الحد من واكتشاف الاحتيال والفساد المالى. ومن هنا زاد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية وازدادت أهميتها (برغل، ٢٠١٥).

وفيما يلى عرض لبعض التعريفات التى وردت للمحاسبة القضائية:-

- تعرف المحاسبة القضائية بأنها عبارة عن إحدى المجالات المهنية التى تتضمن استخدام مفاهيم وتطبيقات المحاسبة وأساليب المراجعة لحل المشاكل القانونية ومواجهة جرائم الاحتيال والفساد المالى وتحديد الأشخاص المسئولين عنها (Krstic, 2009).
- تعرف المحاسبة القضائية بأنها شكل من أشكال المراجعة تتطلب الفهم العميق للعلوم المحاسبية والقانونية وإمتلاك مهارة التحرى والتحقيق فيما وراء الأرقام والوثائق لتمتد إلى بيئة العمل وممارسة أعلى درجات الشك المهنى عند فحص العمليات المالية وغير المالية للمنشأة وإعداد المعلومات التى يمكن أن تستخدم فى الدعاوى القضائية، وذلك فى ضوء معايير عامة يجب أن يتمتع بها المحاسب القضائى وميثاق مهنى وآداب وسلوكيات تنظم هذه المهنة فى ضوء تضافر جهود الدولة والمجتمع للإرتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة (المخلافى، ٢٠١٣).

[1] يستخدم الباحث مصطلح المحاسبة القضائية فى دراسته، وجدير بالذكر أنه وردت مسميات أخرى استخدمها بعض الباحثين مثل المراجعة القضائية، المحاسبة التحقيقية، المحاسبة العدلية، المحاسبة الاستقصائية، الفحص القانونى، المحاسبة الجنائية.

- تعرف المحاسبة القضائية بأنها عبارة عن نقطة التقاء للعديد من التخصصات المختلفة مثل المحاسبة، المراجعة، القانون، التمويل، الاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع، وعلم الجريمة (DiGabriele, Huber, 2015).
- تعرف المحاسبة القضائية بأنها مهنة تتطلع إلى أبعد من الأرقام فى التعامل مع الواقع وتستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة فى المحاكم، فهى تستخدم علم ومهارات المحاسبة والمراجعة والتحقيق من أجل كشف الأضرار المالية والتقرير عنها للإستعانة بها فى التحقيقات القانونية ومن ثم فى عمليات التقاضى لفض النزاعات بصورة عادلة (برغل، ٢٠١٥).
- تعرف المحاسبة القضائية بأنها استخدام المحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق لاكتشاف جرائم الاحتيال والفساد المالى وتحليل المعلومات المالية لاستخدامها فى الإجراءات القانونية (Hossain, Islam, 2016).
- تعرف المحاسبة القضائية بأنها مجال من مجالات المحاسبة تستخدم علم المحاسبة ومهارات المراجعة والتحقيق من أجل كشف الأضرار الاقتصادية، وإعداد الآراء فى التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضى، فالمحاسبة القضائية ليست محاسبة فحسب لأنها تتطلع إلى أبعد من الأرقام فى التعامل مع الواقع، مما يتطلب التحليل العلمى والمتعمق لمعطيات قضية ما، لتساعد من ثم فى الكشف عن المشاكل الكامنة فى الأعمال التجارية والمالية، وهى تستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة فى المحاكم لحسم المنازعات القضائية بصورة عادلة، وهى ليست مراجعة فحسب لأن المراجعة تؤهل أساساً محاسبين ماليين ومراجعين، بينما هذا الشكل جزء من عمل ومهارات المحاسبة القضائية (الكبيسى، ٢٠١٦).
- تعرف المحاسبة القضائية بأنها عبارة عن تكامل لمجموعة من مهارات المعرفة المختلفة مثل تطبيقات المحاسبة، ومهارات المراجعة، والإجراءات التحليلية، والاحصاء، وتكنولوجيا المعلومات، والمعرفة بمهارات السلوك البشرى، والقدرة على تحديد المؤشرات الرئيسية لاكتشاف إمكانية حدوث احتيال (Tiwari, Debnath, 2017).

مما سبق يتضح أنه على الرغم من أهمية تحديد مفهوم للمحاسبة القضائية لكافة الأطراف المهتمة بالمحاسبة القضائية ورغم الاهتمام المتزايد من قبل الجهات الحكومية والمنظمات المهنية

بالمحاسبة القضائية، إلا أنه لم يرد حتى الآن مفهوم واضح ومحدد لها ضمن معايير المحاسبة أو معايير المراجعة، كما لم يصل الباحثون والمهتمون بمهنة المحاسبة والمراجعة إلى مفهوم محدد ومتفق عليه للمحاسبة القضائية. وعلى الرغم من ذلك يرى الباحث أن التعاريف السابقة التى وردت للمحاسبة القضائية قد تطرقت وتعرضت لأمور أساسية يمكن حصرها فى الآتى:-

- أنها تمثل إحدى المجالات المهنية التى تتضمن تكامل للعديد من التخصصات ومهارات المعرفة المختلفة.
- تقوم بفحص العمليات المالية وغير المالية وإعداد المعلومات التى يمكن أن تستخدم فى الدعاوى القضائية وحل المشاكل القانونية، وفى مواجهة جرائم الاحتيال والفساد المالى وتحديد الأشخاص المسئولين عن ذلك.
- تتطلب فيمن يقوم بها إلى امتلاك مهارات التحرى والتحقيق وممارسة أعلى درجات الشك المهنى.
- هى ليست محاسبة فحسب لأنها تتطلع إلى أبعد من الأرقام فى التعامل مع الواقع، كما أنها ليست مراجعة فحسب لأنها أشمل وأعم وذات معارف ومهارات أكثر من المراجعة.

وفى ضوء ما سبق يرى الباحث أنه يمكن تعريف المحاسبة القضائية بأنها "تمثل إحدى المجالات المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والتى تتطلب فيمن يزاولها أن يكون ملماً بمجموعة من مهارات المعرفة المختلفة مثل مفاهيم وتطبيقات المحاسبة، ومهارات وأساليب المراجعة، ومهارات التقصى والتحقيق وممارسة أعلى درجات الشك المهنى، فى ضوء المعرفة بالأمور القانونية، وتكنولوجيا المعلومات، والتى تستخدم لتقديم رأى مهنى مستقل حول المشاكل القانونية والدعاوى القضائية، ومنع أو الحد من جرائم الاحتيال والفساد المالى واكتشافها والتقرير عنها وتحديد الأشخاص المسئولين عنها والمتواطئين معهم".

٢- الخلفية التاريخية للمحاسبة القضائية:

خضعت المحاسبة القضائية للعديد من القفزات والنمو المتسارع خلال تاريخنا المعاصر، وكأى مهنة أخرى أخذت المحاسبة القضائية فى التطور مع مرور الزمن، فقد كانت بداية معرفة المحاسبة القضائية فى اسكتلندا فى عام ١٨١٧م نتيجة نشوء قضية احتيال من قبل Meyer v. Sefton، إذ أن الأدلة المتعلقة بتلك القضية يصعب فحصها من خلال المحكمة،

مما تطلب الأمر استدعاء المحاسب الذى أجرى عملية التحرى فى القضية للأدلاء بإفادته أمام المحكمة بصفته شاهد خبير، كما برزت الحاجة للمحاسبة القضائية مع حاجة القوانين التنظيمية لها والتى حدثت على مر الزمن، ففى عام ١٩٠٠ كان بدء ظهور المحاسبة القضائية فى الولايات المتحدة، إذ أدى تبنى أو اعتماد ضريبة الدخل الاتحادية إلى زيادة الطلب على المحاسبين القضائيين، وذلك بسبب التهرب من دفع ضريبة الدخل، ونتيجة لذلك طورت دائرة ضريبة الدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من التقنيات القضائية المستخدمة فى الكشف عن المتهربين من دفع الضرائب، وفى عام ١٩٣١ كان أول استخدام موثق للمحاسبة القضائية عندما وجهت الاتهامات إلى أل كابونى Al Capone بالتهرب الضريبى، وخلال الحرب العالمية الثانية تم الاستعانة بالمحاسبة القضائية من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالى والذى استخدم أكثر من ٧٠٠ من المحاسبين الذين كانوا يستخدمون أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية لكشف الانحرافات والجرائم. وفى عام ١٩٤٦ كان أول ظهور لمصطلح المحاسبة القضائية من قبل Maurice Peloubet عندما كتب مقالاً بعنوان المحاسبة القضائية: مكانها فى اقتصاد اليوم (Dreyer, 2014).

وفى عام ١٩٨٢ تم إصدار كتاب بعنوان المحاسبة القضائية: المحاسبة وشهادة الخبرة، وفى عام ١٩٨٦ قام المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة رقم ٧ والذى حدد ستة مجالات لخدمات المحاسبة القضائية وهى: تحديد قيمة الأضرار، ومنع الاحتكار، والمحاسبة، والتقييم والاستشارات العامة، والتحليلات. وفى مارس عام ١٩٩٧ تم تأسيس المجلس الأمريكى للمحاسبين القضائيين. وفى عام ٢٠٠٠ تم إنشاء أول مجلة دورية متخصصة فى المحاسبة القضائية، بالإضافة إلى أنه يوجد حالياً ما لا يقل عن ستة عشر من الجامعات والكليات الأمريكية التى تقدم دورات فى مجال المحاسبة القضائية (الجليلى، ٢٠١٢).

وقد زاد الاهتمام بالمحاسبة القضائية فى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم أجمع بعد فضيحة وانهيار شركة Enron للطاقة عام ٢٠٠١، وقد ترتب على ذلك صدور قانون Sarbanes-Oxley عام ٢٠٠٢، وإنشاء مجلس الإشراف المحاسبى على الشركات العامة

(PCAOB)، والذى أظهر اهتماماً بالغاً بالمحاسبة القضائية واستخدامها فى اكتشاف الغش والاحتيال المالى بكافة صوره وأشكاله (Dreyer, 2014).

وفى ٣٠ مايو ٢٠١٤ تم إنشاء المعهد الدولى للمحاسبين القضائيين المعتمدين فى أمريكا تحت مسمى جمعية المحاسبين القضائيين القانونيين المعتمدين Association of Chartered Certified Forensic Accountants (ACCFA)، وفى ١٦ أكتوبر عام ٢٠١٥ تم إعتماده تحت مسمى المعهد الدولى للمحاسبين القضائيين المعتمدين International Institute of Certified Forensic Accountants (IICFA)، ويهدف هذا المعهد إلى إرساء مبادىء وتحسين جودة ممارسات مهنة المحاسبة القضائية على الصعيد الدولى، إجراء البحوث العلمية لتعزيز تقدم المعرفة النظرية والممارسة العملية للمحاسبة القضائية، عقد الاختبارات المهنية ومنح الشهادات والجوائز المهنية، التعاون مع الهيئات المهنية الأخرى والمؤسسات العلمية بهدف تعزيز مبادىء وجودة ممارسات المحاسبة القضائية محلياً ودولياً، الحفاظ على مستوى عال من الكفاءة المهنية والنزاهة والمصداقية بين أعضاء المهنة (IICFA, 2016).

٣- الفرق بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية:

تختلف المحاسبة القضائية كثيراً عن المراجعة المالية التقليدية، فالغرض الرئيسى من عملية المراجعة التقليدية هو فحص القوائم المالية للمنظمة من أجل إبداء الرأى حول مدى عدالة البيانات المالية، وما إذا كان قد تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها، فالمراجع يقوم بتطبيق إجراءات محدودة ويستخدم أسلوب العينات فى تنفيذ اختبارات المراجعة، فالمراجعة ليست تحقيقاً وهدفها الرئيسى ليس اكتشاف الغش والاحتيال ولا تهدف إلى تقديم نتائج المراجعة إلى القضاء، ومن ناحية أخرى فإن المحاسبة القضائية ينفذها أشخاص متخصصون وعلى قدر عالٍ من الخبرة والمعرفة بأمور المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى مهارات التحرى والتحقيق حيث يسعى المحاسب القضائى إلى التحقيق فى إدعاء معين بغرض جمع الأدلة وتحليلها وتقديمها للقضاء، وبالتالى يجب أن يكون هناك ضمان مطلق على صحة هذه الأدلة، وبالتالى فإن المحاسب القضائى لا يعتمد على أسلوب العينات كجزء من إجراءات جمع الأدلة، كذلك يقوم المحاسب القضائى بمراجعة البيانات المالية وغير المالية لتحديد المعاملات

المشبوهة والمناطق المعرضة لمخاطر الغش والاحتيال، فالمحاسب القضائى لا يقوم بمجرد إلقاء نظرة على الأرقام ولكن يبحث وينظر فيما وراء الأرقام (Ted Ibex, Grippo, 2008).

ويمكن بيان أهم الاختلافات بين المراجعة المالية التقليدية (المراجعة الخارجية) والمحاسبة القضائية من خلال الجدول التالى:-

أوجه الاختلاف	المراجعة الخارجية	المحاسبة القضائية
الهدف	مراجعة القوائم المالية للشركات بهدف إبداء رأى فنى محايد عن أعمال الشركة ككل وعن مدى صدق وعدالة القوائم المالية ككل وما يرتبط بها من بنود، فهى تنظر إلى الأرقام ولا تركز على مفردات أو عناصر بعينها، وتكتفى عند اكتشاف غش أو احتيال بتقديم تقارير سلبية أو آراء متحفظة أو الامتناع عن تقديم رأى، وبالتالى تكون أكثر اتساعاً وأقل عمقاً.	فحص البيانات المالية وغير المالية لتحديد المعاملات المشكوك فيها والمناطق المعرضة لمخاطر الغش أو الاحتيال، وتحديد الأشخاص المسئولين عن مثل هذه الاحتيالات والمتواطئين معهم، وبالتالى فهى تنظر إلى ما وراء الأرقام، حيث يتم الاهتمام والتركيز على تعاملات وعناصر معينة، وبالتالى تكون أكثر عمقاً وأقل اتساعاً.
التوقيت	متكررة – تؤدى على أساس منتظم ومتكرر.	غير متكررة – تؤدى بناءً على اشتباه او إدعاء أو شكوى.
النطاق	تتم وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها والتى تتحدد بناء على الأهمية النسبية للمخاطر المحتملة التى يستطيع المراجع تحديدها بناءً على خبرته المتراكمة والمزاعم المقدمة من الإدارة.	نادراً ما يستطيع المحاسب القضائى وضع تصوراً كاملاً لما سيقوم به نظراً لاختلاف كل تكليف عن غيره واختلاف المصادر المتاحة للأدلة، كما أنه لا يثق أو يعتمد على المزاعم المقدمة من الإدارة.
درجة الالزام	إلزامية	تؤدى استجابة لحدث ما وبتكليف من جهة معنية.

نزعة الشك المهنى	يجب على المراجع أن يمتلك نزعة الشك المهنى عند أدائه لمهام المراجعة.	يأخذ المحاسب القضائى نهجاً استباقياً ويمارس أعلى درجات الشك المهنى بالإضافة إلى مهارات التحرى والتحقيق لكشف عمليات الغش والاحتيال وليس فقط التحقق مما هو موجود فى القوائم المالية.
الهدف من تجميع الأدلة	توفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية وتقديم التقرير للجمعية العامة للمساهمين.	التوصل إلى حقائق تؤكد أو تنفى الشكوك والاتهامات وكشف حالات الغش والاحتيال وتقديم النتائج للجهة المعنية أو تُستخدم كدليل فى المحاكم لحل النزاعات القضائية.
كمية المعلومات التى تشملها المراجعة	مراجعة اختبارية تشمل عينة من العمليات خلال فترة المراجعة	فحص تفصيلى شامل لجميع العناصر والتعاملات محل الشك والتحقيق.
الهدف من فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية	تحديد مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية كأساس يعتمد عليه فى تحديد كمية اختبارات المراجعة (حجم العينة) التى تقتصر عليها عملية المراجعة.	تحديد مواطن الضعف والقصور وأوجه الثغرات، حيث ينظر إليها من زاوية أنه كيف يمكن أن تكون نظم الرقابة الداخلية مدخلاً أو وسيلة للغش والاحتيال.

٤- مجالات استخدام المحاسبة القضائية:

اتسعت الخدمات المقدمة من قبل المحاسبة القضائية وأصبحت متنوعة وفى مجالات متعددة بداية من التحقيقات فى الجرائم المالية والقوائم المالية الاحتيالية، ودعم الدعاوى القضائية، والتعاقدات وشهادة الخبير، إلى التسويات المالية وفض المنازعات وتقييم الأعمال ومكافحة غسل

الأموال (Nunn, et.al, 2006). ويمكن تحديد مجالات استخدام المحاسبة القضائية على النحو الآتى: (Nunn, et.al, 2006), (Malusare, 2013)

- تقديم الاستشارات فى مجال التقاضى وحل المنازعات: وهى خدمة يقدمها المحاسب القضائى، حيث يقدم رأياً يستند إلى وقائع وحقائق معروفة، أما إذا كانت الوقائع غير معروفة فإنه يقوم بالتحقيق فى الموقف محل النزاع ومن ثم تكوين رأى على أساس التحقيقات التى يقوم بها، وتشمل خدمات الدعم القضائى المنازعات الناشئة عن المسئولية المهنية والدعاوى المدنية مثل تأخر البناء وسرقة العلامات التجارية، اختلاس الموظفين، تقييم الخسائر والأضرار الناجمة عن القضايا محل النزاع.
- شاهد خبير فيما يتعلق بالالتزامات المالية: حيث يكون المحاسب القضائى بمثابة شاهد خبير أمام المحاكم فى حالات التقاضى التى تنطوى على مجالات المحاسبة، كذلك قد يُطلب منه اقتراح أسئلة الاستجواب أو المساعدة فى تفسير الوثائق بناءً على نتائج التحقيق التى قام بها بنفسه.
- اكتشاف حالات الغش والاحتيال: يقوم المحاسب القضائى فى ضوء تمتعه بمهارات التحرى والتحقيق بالعمل على فحص البيانات المالية وغير المالية لتحديد المعاملات المشكوك فيها والمناطق المعرضة لمخاطر الغش والاحتيال، وتحديد الأشخاص المسئولين عن مثل هذه الاحتيالات والأشخاص المتواطئين معهم.
- التسويات المالية وتقييم أعمال الشراكة عند انفصال أحد الشركاء: فكثيراً ما يُستدعى المحاسب القضائى إلى حل تسويات الملكية المشتركة فى الشركات الخاصة والشراكة فى الأعمال التجارية، لتقييم الأعمال ولتحديد القيمة المالية للأصول والممتلكات، ولتقدير حقوق والتزامات الشريك المنفصل.
- تسوية مطالبات التأمين: تقوم شركات التأمين بالتعاقد مع محاسبين قضائيين للحصول على تقييم دقيق للمطالبات التى يتعين تسويتها، كذلك يحتاج حملة وثائق التأمين إلى خدمات المحاسب القضائى عندما يقوموا بالطعن على تسوية المطالبات التى قامت بها شركات التأمين.

- تقييم الأضرار: يتم الاستعانة بالمحاسب القضائى للتحقيق وإبداء الرأى فى حالات تقييم الضرر، وذلك من خلال جمع وتحليل المعلومات والتحرى لتحديد قيمة الضرر الذى الحقه شخص بشخص آخر.
- مكافحة عمليات غسل الأموال: تقوم المحاسبة القضائية بدور جوهرى وهام فى مكافحة عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال البحث والتقصى عن أنشطة غسل الأموال وتحديد الأشخاص أو الجهات المتورطة فى مثل هذه الأنشطة وملاحقة أموال غاسلى الأموال وجمع الأدلة والتحقيق (المخلافى، ٢٠١٣).

٥- الخصائص والمهارات المطلوب توافرها فى المحاسب القضائى:

أ- الخصائص: هناك مجموعة من الخصائص التى يجب توافرها فيمن يقوم بمهام المحاسبة القضائية وهى تتمثل فى: المثابرة والإصرار، الثقة بالنفس، حب الاستطلاع والفضول، الصدق، السرية، التعقل، الشك المهنى، الأمانة، الأخلاق، العمل بروح الفريق، الذكاء وقوة الملاحظة (Prabowo, 2016).

ب- المعارف و المهارات: يجب على المحاسبين القضائيين أن يكون لديهم على الأقل حد أدنى من المعارف والمهارات فى المجالات الآتية (Oyedokun, 2016):

١- المعرفة المحاسبية: حيث تساعد المعرفة المحاسبية المحاسب القضائى على تحليل وتفسير المعلومات المالية المتعلقة بالجرائم المالية، سواء كان ذلك متعلق بعمليات غسل الأموال أو عمليات إفلاس أو مخطط اختلاس الأموال، ويشمل ذلك أيضاً معرفة الضوابط الداخلية السليمة مثل الضوابط المتعلقة بالحوكمة.

٢- مهارات المراجعة: يعتبر الإلمام بمهارات وأساليب المراجعة ذات أهمية قصوى للمحاسب القضائى والذى يجب أن يكون مُدرباً ومؤهلاً علمياً وعملياً، وذلك لأن طبيعة المحاسبة القضائية تتطلب جمع الأدلة والمعلومات ذات الصلة والتحقق منها خاصة فى ظل القضايا المنظورة أمام المحاكم والتى يجب أن تكون مدعومة بالأدلة الكافية.

٣- المعرفة القانونية: معرفة المحاسب القضائى بالأمور القانونية أمر بالغ الأهمية لنجاحه فى أداء مهامه، حيث يتيح إلمام المحاسب القضائى بالقوانين وإجراءات المحاكم إلى تحديد نوع

الأدلة اللازمة للوفاء بالمعايير القانونية التى يحتاجها القاضى والتى تعينه على الفصل فى القضايا المختلفة.

٤- المهارات التحقيقية: مثل مهارات المقابلات والاستجوابات والقدرة على التحليل والتقييم والربط بين الأحداث، القدرة على التخيل والتفكير ومحاكاه أسلوب مرتكبى الجرائم المالية، القدرة على التحرى والتتبع، والتى يقوم فيها المحاسب القضائى بدمج الجوانب المالية بالجوانب القانونية.

٥- المعرفة المتعلقة بعلم الجريمة: ويتضمن ذلك الإلمام بعلم الجريمة والقوانين الجنائية، بالإضافة إلى دراسة علم النفس لمرتكبى الجرائم المالية لأن مهارات التحقيق الفعالة تعتمد فى الغالب على معرفة الدوافع والضغوط التى يعانى منها الجانى.

٦- معرفة ومهارات تكنولوجيا المعلومات: يُعد إلمام المحاسب القضائى بالتقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات من الأمور الهامة والضرورية لأداء مهامه فى ظل بيئة الأعمال الرقمية ووجود بعض البيانات والأدلة والجرائم المالية التى تأخذ شكلاً الكترونياً، مثل جريمة غسل الأموال والتى يعتمد مرتكبوها على تكنولوجيا المعلومات فى ارتكاب جرائمهم، بما يستدعى أن يكون المحاسب القضائى على تواصل دائم بخبراء أجهزة الحاسب وبرامجه المتطورة لاكتساب الخبرة والمعرفة المستمرة بما هو جديد.

٧- مهارات الاتصال الشفهية: أى قدرة المحاسب القضائى على التواصل الشفهى الفعال عند تقديم شهادته كخبير، أو عند شرح الأسس العامة وأفكاره الأساسية لوجهة نظره المقدمة.

٨- مهارات الاتصال الكتابية: تكون مهمة ومطلوبة من المحاسبين القضائيين بحيث يمكن نقل نتائج تحقيقاتهم وتحليلاتهم بشكل واضح وصحيح إلى مستخدمى خدماتهم، وذلك من خلال كتابة التقارير والرسوم البيانية والجداول وغيرها.

٦- أساليب المحاسبة القضائية لمكافحة غسل الأموال:

أساليب المحاسبة القضائية هى مجموعة من التقنيات التى يستخدمها المحاسب القضائى للمهمة التى هو بصدد تنفيذها، ويمكن بيان الأساليب التى يمكن أن يستخدمها المحاسب القضائى لمكافحة عمليات غسل الأموال فى الآتى (Chatterji, 2001)، (قانون مكافحة غسل الأموال المصرى، ٢٠٠٨)، (صالح، ٢٠١٦):

أ-المراجعة االتفاعلية Reactive Audit: وتهدف هذه المراجعة إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود ممارسات لغسل الأموال، وتحديد الأشخاص المسئولين والمتواطئين معهم فى حالة الوجود، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية المتعلقة بذلك.

ب-المراجعة الاستباقية (الوقائية) Proactive Audit: وتهدف هذه المراجعة إلى الفحص من عدة جوانب مختلفة والتى تتمثل فى:

- التحقيق التشخيصى: وهى تتضمن فحص العمليات غير العادية والعمليات التى تتضمن شبهة غسل أموال.
- المراجعة القانونية: ويتم ذلك بهدف التحقق من مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل البنوك، وتقييم أوجه الضعف والثغرات الموجودة بتلك النظم، حيث ينظر إليها من زاوية أنه كيف يمكن أن تكون نظم الرقابة الداخلية مدخلاً للغش والانحرافات المالية والتى تسمح بممارسة عمليات غسل الأموال.
- الالتزام المنظم: وفيها يتم إجراء التحريات اللازمة وتجميع الأدلة المناسبة للتأكد من مدى التزام البنك بتطبيق أحكام القوانين والضوابط الرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وأنه ليس هناك انتهاكات أو تجاوزات بخصوص ذلك.

ج- المراقبة المستمرة: تُعد المراقبة المستمرة إحدى أساليب المحاسبة القضائية التى تُستخدم لاكتشاف عمليات غسل الأموال والحصول على الأدلة المتعلقة بتلك العمليات، وتتركز عمليات المراقبة المستمرة فى أقسام البنك المختلفة وخاصة فيما يتعلق بإيداعات العملاء وتحويلاتهم، وعند استخدام المراقبة المستمرة يتم الاحتفاظ بالسجلات والوثائق لتحديد حجم عمليات غسل الأموال التى تم اكتشافها وتأثيراتها المتعددة.

د- تحليل مصادر الأموال واستخداماتها: حيث يهتم هذا الأسلوب بالحصول على معلومات عن مصادر الأموال ذات المبالغ الكبيرة والمودعة بالبنك والتحقق من مدى تناسبها مع المركز المالى للعميل، كذلك أوجه استخدام تلك الأموال للتأكد من عدم كونها إحدى مراحل غسل الأموال.

هـ- تحليل التسلسل الزمنى واستخدام خرائط التعقب: يمكن اعتماد تحليل التسلسل الزمنى كإحدى أساليب المحاسبة القضائية الضرورية لعرض كل التفصيلات المتعلقة بعمليات غسل الأموال من بداية تلك العمليات حتى تحقق الهدف من عملية التحقق، وعن طريق هذا الأسلوب يمكن إظهار توقيت غسل الأموال وتحليلها بهدف الوصول إلى صورة واضحة عن غاسلى الأموال والمتواطئين معهم، أما خرائط التعقب فيمكن استخدامها لإظهار تدفق الأموال من وإلى البنك من خلال حسابات العميل أو من عميل إلى عميل آخر داخل البنك، وبذلك تساعد تلك الخرائط فى الكشف عن عمليات غسل الأموال التى تتم عن طريق البنك.

و- تعقب الإيداعات الصغيرة: يقوم المحاسب القضائى وفق أسلوب تعقب الإيداعات الصغيرة بتعقب الإيداعات ذات المبالغ الصغيرة والمتكررة لمرات عديدة، وذلك لاحتمال أن تكون هذه الإيداعات سبيل لعملية تجزئة المبالغ الكبيرة لأغراض التموية كأحد مراحل ممارسة غسل الأموال.

ز- سلسلة الأدلة وتحليل الرابط: وفق أسلوب سلسلة الأدلة يقوم المحاسب القضائى بعد حصوله على دليل لممارسة غسل الأموال بإثبات مصدر هذا الدليل وكيفية الحصول عليه وعلاقة المصدر بالوثائق واختيار التوقيت المناسب لتقديمه للأطراف المعنية، أما أسلوب تحليل الرابط فيقوم على إجراء تحليلات شبكية تبين العلاقات بين الأشخاص أو الأطراف وصلتهم بعمليات غسل الأموال.

ح- اقتراح ما يراه المحاسب القضائى لازماً من تطوير وتحديث لسياسة البنك فى مجال مكافحة غسل الأموال والنظم والإجراءات المتبعة بالبنك فى هذا المجال، وذلك بهدف زيادة فاعليتها وكفاءتها ومواكبتها المستجدات المحلية والعالمية.

ط – التحرى عن الإدعاءات: وفيها يتم إجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والإدعاءات المقدمة والمتعلقة بعمليات غسل الأموال.

ى- التعاون والتنسيق مع البنك فى شأن وضع خطط التدريب للعاملين فى البنك فى مجال مكافحة غسل الأموال واقتراح البرامج التدريبية اللازمة فى ضوء المستجدات المحلية والعالمية لتنفيذ هذه الخطط ومتابعة التنفيذ.

٢/٣ الإطار العام لغسل الأموال:

١- مفهوم وطبيعة غسل الأموال:

ظهر مصطلح غسل الأموال Money Laundering فى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين وتحديداً فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرجع مصدره إلى عصابات المافيا التى كانت تتوفر لديها أموال نقدية طائلة ناجمة عن أنشطة غير مشروعة، وقد احتاجت هذه العصابات أن تضفى صفة المشروعية على مصادر أموالها، فضلاً عن حل مشكلة توفر النقد بين يديها ومشكلة عدم القدرة على الاحتفاظ بها داخل المصارف، وذلك من خلال شراء الأصول وإنشاء المشاريع، ومن هذه المشاريع مراكز غسيل وكى الملابس والتى بدأت فى الانتشار فى تلك الفترة، ثم عاد مصطلح غسل الأموال للظهور مجدداً فى أعقاب فضيحة ووتر جيت عام ١٩٧٣ فى أمريكا، لكن ظهوره القانونى تحقق فى أول دعوى أمام القضاء الأمريكى عام ١٩٨٢، ومن ذلك الوقت انتشر شيوع المصطلح (المشهدانى، الياور، ٢٠١٢).

ويعتبر مصطلح غسل الأموال من المصطلحات الحديثة التى نقلت من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية وترجمت إلى عدة معانى ومصطلحات مثل غسل الأموال، غسيل الأموال، تبييض الأموال أو تنظيفها أو تطهيرها، وكلها تؤدى إلى معنى واحد، وسوف يستخدم الباحث مصطلح غسل الأموال لأنه الترجمة الدقيقة لهذا المصطلح والأكثر دقة من الناحية اللغوية (المجالى، ٢٠١٢). وعلى الرغم من تعدد التعريفات المقدمة لبيان مفهوم وطبيعة غسل الأموال، إلا أن معظمها يشير إلى أن غسل الأموال هى عبارة عن إضفاء صفة الشرعية على الأموال المكتسبة من مصادر أو أنشطة غير شرعية من خلال سلسلة من العمليات والإجراءات بقصد التستر على المصدر غير القانونى لتلك الأموال (العمار، عنبر، ٢٠١٦)، (Jayasree, Balan, 2017).

٢- خصائص عمليات غسل الأموال:

تتسم ظاهرة غسل الأموال بعدة خصائص تميزها وتؤثر على طبيعتها وأهدافها، ومن أهم هذه الخصائص ما يلى:

- أنها جريمة منظمة ذات طابع اقتصادى عالمى منظم تأخذ بالمنهج العلمى الذى تنتهجه المؤسسات المشروعة، وتتم من خلال أفراد متخصصين على علم ودراية بقواعد الرقابة والإشراف فى الدول المختلفة ويدركون الثغرات ونقاط الضعف فى القوانين الداخلية وأساليب الرقابة الداخلية المطبقة فى البنوك.
- تعد عملية غسل الأموال نشاطاً مكملاً لأنشطة رئيسية سابقة سبق ارتكابها وتحصلت عنها الأموال موضوع الغسل، سواء كانت هذه الأنشطة مشروعة أو غير مشروعة.
- غسل الأموال ليست جريمة محلية فقط بل أصبحت فى ظل العولمة جريمة عالمية أيضاً مستغلة فى ذلك مناخ التحرر الاقتصادى والمالى، كما أن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفرت لها ذلك البعد العالمى، بحيث أصبحت العملية الواحدة تتم فى العديد من الدول المختلفة والمتباعدة، خاصة فى الدول ذات القواعد الرقابية والقانونية الضعيفة.
- تخضع أساليب وأدوات غسل الأموال للتطوير والتحديث المستمر بالقدر الذى تتطور وتُحدث فيه وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، حيث تتواكب مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة كالإنترنت وأنظمة التحويل الإلكترونى للأموال.
- يمثل القطاع المصرفى القناة الرئيسية التى تعبر من خلاله الأموال المراد غسلها، وذلك من خلال التحويلات البنكية التى تتم بين البنوك وخاصة مع البنوك الخارجية.
- تدخل عمليات غسل الأموال ضمن ما يعرف بجرائم ذوى الياقات البيضاء وهو ما يزيد الأمر صعوبة، حيث لا تتم عمليات غسل الأموال بواسطة مرتكبى الأعمال الإجرامية، بل يقوم بها أفراد يتمتعون بقدر ظاهر من الاحترام والسمعة الجيدة ومن ذوى المنزلة الاجتماعية الراقية.

٣- مراحل غسل الأموال:

تتعدد عمليات غسل الأموال بتعدد أساليبها ولكنها بشكل عام ووفقاً لما انتهت إليه غالبية الدراسات والإصدارات تمر بعدد من المراحل والتى تهدف فى مجملها إلى إخفاء المصدر غير المشروع للأموال وزيادة صعوبة تعقبها ومتابعتها، ويمكن تقسيم مراحل عمليات غسل الأموال إلى ثلاث مراحل رئيسية هى (Buchanan, 2004):

- مرحلة التوظيف أو الإيداع: Placement

يتم فى هذه المرحلة إيداع وتوظيف الأموال المتحصلة من الجرائم والأنشطة غير المشروعة إلى داخل النظام المصرفى، وذلك بهدف التخلص من عدم مشروعية تلك الأموال وتجنب اكتشافها من جانب السلطات الرقابية، ومن الأساليب الشائعة لإضفاء صفة الشرعية على تلك الأموال هو إيداعها مجزأة فى حسابات مصرفية قائمة أو تحويلها بحوالات عبر المصارف المحلية أو من خلال المصارف الأجنبية.

- مرحلة التمويه أو التغطية: Layering

يقصد بالتمويه أو التغطية هو توليد طبقات من المعاملات، حيث يتم فى هذه المرحلة إجراء سلسلة من العمليات المالية والمصرفية المعقدة والمتتابعة بهدف إخفاء أو تمويه مصدر ملكية الأموال، وفصل الأموال غير المشروعة عن مصدرها الأصلى، وذلك من خلال تفريق تلك الأموال داخل المؤسسات المصرفية على اختلافها منعاً من تعقبها عن طريق التحويل المتكرر لهذه الأموال.

- مرحلة الدمج: Integration

وفى هذه المرحلة يعاد ضخ أو دمج الأموال المغسولة فى النظام المالى والاقتصادى مرة أخرى بعد إضفاء صفة الشرعية عليها مما يجعل تلك الأموال تبدو وكأنها مكتسبة قانوناً وبطريقة مشروعة معلومة المصدر، حيث فى هذه المرحلة يكون من الصعب للغاية التمييز بين الأموال المشروعة وغير المشروعة، حيث يتم إستثمار تلك الأموال فى شراء العقارات والمعادن النفيسة والأوعية الاستثمارية المختلفة.

٤- الآثار السلبية المترتبة على عمليات غسل الأموال:

تعد عمليات غسل الأموال من الجرائم المالية الخطيرة والتى يترتب عليها العديد من الآثار السلبية منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمصرفية.

- فبالنسبة للآثار الاقتصادية فإنها تتمثل فى: وجود قوة شرائية غير ناتجة من نشاط اقتصادى حقيقى، مما يساهم فى حدوث ضغوط تضخمية فى اقتصاد الدولة وارتفاع المستوى العام للأسعار، حدوث تشوهات فى توزيع الموارد والثروة داخل الاقتصاد، إضعاف قدرة السلطات داخل الدولة على تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة، إضعاف

النمو الاقتصادى نتيجة لتوجيه الموارد نحو الاستثمارات غير المجدية على حساب الاستثمارات المجدية الحقيقية، تشويه صورة الأسواق المالية حيث يكون شراء الأوراق المالية ليس بهدف الاستثمار الحقيقى ولكن بهدف إتمام مرحلة معينة من مراحل غسل الأموال، ثم يتم بيع هذه الأوراق بشكل مفاجىء فيُحدث ذلك انخفاضاً حاداً فى أسعارها.

- أما بالنسبة للآثار السياسية فتتمثل فى: الإضرار بسمعة الدولة أمام الجهات الدولية المانحة للمساعدات والقروض خاصة بالنسبة للدول النامية، إمكانية توجيه الأموال الناتجة عن عمليات غسل الأموال إلى تمويل التنظيمات الإرهابية مما يؤدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار داخل الدول، إمكانية اختراق غاسلى الأموال إلى بعض أجهزة الدولة ومراكز اتخاذ القرار، مما يؤدى إلى الفوضى والفساد ويؤثر على الاستقرار السياسى للدولة.
- أما الآثار الاجتماعية لغسل الأموال فأهمها: أنها تُحدث خلل فى توزيع الدخل القومى وفى القيم الاجتماعية، حيث تؤدى إلى إعلاء قيمة المال بصرف النظر عن مشروعيته، مما يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويؤدى إلى عدم وجود استقرار اجتماعى، وعدم وجود فرص عمل حقيقية مما يؤدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.
- وفيما يتعلق بالآثار المصرفية: يمكن القول أن عمليات السحب والتحويلات المالية المفاجئة المرتبطة بغسل الأموال تؤدى إلى إحداث فجوة فى النقد المتوفر لدى البنوك وبالتالى إحداث خلل فى الجهاز المصرفى ككل، انتشار الفساد المالى فى الجهاز المصرفى نتيجة إغراءات غاسلى الأموال للعاملين فى بعض البنوك للتغاضى عن عمليات غسل الأموال التى يقومون بها، كثرة عمليات غسل الأموال لدى البنوك تؤدى إلى زعزعة الثقة فى البنوك والجهاز المصرفى ككل، مما يترتب عليه عزوف المستثمرين المحليين والأجانب فى التعامل مع القطاع المصرفى مما يؤثر على سمعة البنك ويعرضه للإفلاس والانهيار التام.

٥- الجهود والتجارب الدولية لمكافحة عمليات غسل الأموال:

بعد أن أدركت دول العالم خطورة جريمة غسل الأموال واقتناعا بالآثار السلبية البالغة التى تنتج عنها، تضافرت جهود الكثير من الدول فى وضع قوانين وإجراءات تكفل مكافحتها، فعلى سبيل المثال أصدر مؤتمر قمة الدول السبع الصناعية الكبرى الذى عقد فى باريس عام ١٩٨٩

قراراً بتشكيل لجنة خاصة مستقلة لمكافحة غسل الأموال أطلق عليها مجموعة العمل المالى لمكافحة غسل الأموال (FATF)، وهى منظمة حكومية تتمثل مهامها فى وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوعية كافة الدول بمخاطر غسل الاموال والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالى الدولى، وقد وضعت التوصيات الأربعون الأصلية لمجموعة العمل المالى فى عام ١٩٩٠، وقد أضافت هذه المجموعة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ثمانى توصيات جديدة حول التعامل مع قضايا تمويل الإرهاب (Financial Action Task Force, 2016)، وفى أكتوبر عام ٢٠٠١ أصدرت الحكومة الأمريكية القانون الوطنى الأمريكى (The USA PATRIOT Act)، والذى تضمن فى القسم الثالث منه أحكام وإجراءات واسعة للكشف عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما (صندوق النقد العربى، ٢٠٠٢)، وعلى المستوى المحلى وتمشياً مع الجهود الدولية فى مكافحة عمليات غسل الأموال أصدر المشرع المصرى القانون رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال، والذى عدل بالقانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٣ وأنشئت لذلك إدارات خاصة تقوم بمتابعة تنفيذ القانون، ويهدف قانون مكافحة غسل الأموال إلى منع استخدام النظام المالى فى عمليات غسل الأموال، اكتشاف عمليات غسل الأموال والمعاقبة عليها ومصادرة الأموال المغسولة، كما نص القانون على إنشاء وحدة مستقلة ذات طابع خاص بالبنك المركزى المصرى يكون اختصاصها مكافحة عمليات غسل الأموال، وفى عام ٢٠١٤ تم تعديل بعض أحكام القانون بإضافة عبارة تمويل الإرهاب بعد عبارة غسل الأموال، وأن تسمى وحدة مكافحة غسل الأموال التابعة للبنك المركزى المصرى بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣/٣ المدخل المقترح لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية:

يسعى الباحث فى هذا الجزء إلى وضع مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية، ويعتمد هذا المدخل على ثلاثة محاور أساسية:-

الأول: مبررات الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.

الثانى: تحديات استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

الثالث: المقومات اللازمة لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

ويمكن بيان ذلك كالآتى:-

أولاً: مبررات الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال:

١- اهتزاز ثقة المجتمع فى أداء المراجعين الخارجيين: حيث أدت حالات التعثر والإفلاس التى تعرضت لها كبرى الشركات والبنوك على مستوى العالم بداية من عام ٢٠٠١ إلى التأثير على سمعة المراجعة الخارجية، حيث أدى ذلك إلى تساؤل العديد من أصحاب المصالح الذين أصابهم الضرر عن سبب عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء إشارات إنذار حتى وصلت الأمور بهذه المنشآت إلى حالة الإفلاس (حمدان، ٢٠٠٩)، مما أثار جدلاً واسعاً، حيث ذهب البعض إلى اتهام المراجعين الخارجيين بعدم بذل العناية المهنية الواجبة، وأنهم لم يؤدوا الدور المطلوب منهم وفقاً لمتطلبات معايير الأداء وقواعد وآداب السلوك المهنى، فى حين ذهب البعض الآخر إلى إتهام المراجعين بالصمت المتعمد وبالتواطؤ مع إدارة المنشأة وخداع المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى (خليل، ٢٠١٧)، كذلك أشارت إحدى الدراسات إلى أن المراجعين الخارجيين قد يكون لهم دور سلبى فى عمليات غسل الأموال، حيث قد يحصل غاسلوا الأموال منهم على بعض التوصيات التى تساعدهم فى غسل أموالهم بشكل يصعب اكتشافه مستفيدين بذلك من خبراتهم المكتسبة من مراجعتهم للمؤسسات المالية وغيرها (Aslani,et al. 2011)، وبالتالى كان لابد من البحث عن آلية أو وسيلة يتم من خلالها طمأنة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى على الحالة المالية للشركات والبنوك واستبعاد شكوكهم حول وجود غش أو غسل أموال تؤثر على القوائم المالية وعلى المجتمع، ومن هنا

برزت الحاجة إلى المحاسبة القضائية والتى تهدف إلى تحديد المناطق أو الأنشطة غير القانونية التى تساعد على ارتكاب الغش وغسل الأموال، وتجميع الأدلة الكافية المتعلقة بذلك.

٢- عدم وضوح دور ومسئولية المراجعين الخارجيين تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال: يعتمد المراجع الخارجى عند مراجعته للقوائم المالية الخاصة بالبنوك المصرية على كل من معايير المراجعة المصرية ومعايير المراجعة الدولية (وذلك فيما لم يصدر بشأنه معيار مصرى) وبتحليل هذه المعايير نجد أنها لم تقدم أية قواعد أو توصيات أو إرشادات واضحة للمراجع الخارجى فيما يتعلق بمسئوليته عن غسل الأموال فى منظمات الأعمال التى يقوم بمراجعة قوائمها المالية، كما لم تقدم معايير المراجعة أى آليات للتعامل مع الآثار السلبية الناتجة عن عمليات غسل الأموال، كما أن أساليب وإجراءات المراجعة الحالية غير كافية ولا تحتوى على إجراءات خاصة لكشف حالات الفساد والاحتيال المالى وغسل الأموال الموجودة فى البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى، حيث اقتصر تركيز بعضها فقط على بيان مسئولية المراجع الخارجى عن الغش فى القوائم المالية محل المراجعة، والحصول على تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية، أى أن معايير المراجعة المصرية والدولية لم تتضمن ولم تتناول بشكل مباشر حتى الآن مسئولية المراجع الخارجى عن مكافحة عمليات غسل الأموال فى منشآت الأعمال (إبراهيم، ٢٠١٣)، حتى بالنسبة للدول التى تناولت دور المراجع الخارجى تجاه عمليات غسل الأموال مثل سنغافورة، قام معهد المحاسبين القانونيين فى سنغافورة بوضع بيان يهدف إلى تقديم دليل إرشادى للمراجعين فيما يتعلق بمسئولياتهم عن عمليات غسل الأموال عند مراجعة القوائم المالية، حيث أشار إلى أن دور المراجعين الخارجيين ليس الحد من حدوث عمليات غسل الأموال أو منعها بشكل مباشر، ولكن دورهم يتمثل فى اكتشاف ما قد يقع ويمكنهم اكتشافه والتقرير عنه (SAP 19, 2006)، أى أن هدف المراجع الخارجى الرئيسى والنهائى هو إبداء رآيه عن القوائم المالية، أما اكتشاف عمليات غسل الأموال والتقرير عنها فهو هدف ثانوى.

وبالنظر إلى دور مكاتب المراجعة المصرية، توصلت إحدى الدراسات إلى أن المراجعين الخارجيين قد يسهمون فى إتمام عمليات غسل الأموال، خاصة أنهم ليسوا من الفئات الملزمة بتطبيق قوانين مكافحة غسل الأموال، كما أنهم غير ملتزمين قانوناً بالإبلاغ عن هذه

العمليات، فبالإطلاع على قانون مكافحة غسل الأموال المصرى نجد عدم وجود نص واضح ومحدد، بل لا توجد أى إشارة فى هذا القانون لدور المراجع الخارجى فى مكافحة غسل الأموال (إبراهيم، ٢٠١٣).

٣- حاجة القضاء إلى خبراء استشاريين يدلون بآرائهم حول المخالفات والجرائم المالية: أدى ارتفاع معدل الدعاوى والمنازعات القضائية نتيجة زيادة شكوك المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى حول وجود غش فى القوائم المالية وانتشار الجرائم المالية والتى منها غسل الأموال إلى زيادة حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين محاسبين يمكن الإستفادة من خبراتهم وإبداء آرائهم حول تلك المنازعات، ونظراً لعدم التأهيل العلمى والعملى الكافى لدى بعض المراجعين الخارجيين بالشكل الذى يمكنهم من أداء الدور المنتظر منهم تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال، تم اللجوء إلى المحاسبة القضائية بما لديها من أساليب وبما يتمتع به المحاسبين القضائيين من خصائص ومعارف ومهارات مختلفة ومتعددة.

٤- تخوف المراجعين الخارجيين من التعرض للمساءلة نتيجة خرق قاعدة سرية الحسابات المصرفية: قد يتعرض المراجع الخارجى للمساءلة إذا أفصح عن معلومات علم بها واعتبر هذا الإفصاح انتهاكاً لقاعدة السرية المصرفية والتى منها المعلومات المتعلقة بغسل الأموال (The Auditing Practice Board, 2010)، لذلك قد يتوافر لدى المراجع معلومات عن وجود أو احتمال وجود عمليات غسل أموال فى البنك الخاضع لمراجعته، إلا أنه لا يفصح عن هذه المعلومات، فى حين يمكن للمحاسب القضائى الإفصاح عن تلك الممارسات المتعلقة بغسل الأموال بناء على تكليف من المحكمة.

٥- تخوف المراجعين الخارجيين من فقدهم لجزء كبير من دخلهم نتيجة إساءة العلاقة بينهم وبين البنوك التى يراجعوها: فى حالة إبداء المراجع الخارجى لرأى سلبى عن القوائم المالية الخاضعة لمراجعته نتيجة وجود عمليات غسل الأموال، قد يؤدى ذلك إلى الإستغناء عنه واستبداله بغيره، وقد يصل الأمر إلى تخوف البنوك والمنشآت الأخرى من التعامل والتعاقد مع هذا المراجع، مما قد يؤدى إلى فقد المراجع لجزء كبير من دخله (إبراهيم، ٢٠١٣)، فى حين ينتفى ذلك الأمر مع المحاسب القضائى والذى يقوم بمهامه بعيداً عن تلك التخوفات والضغوط بناء على تكليف من المحكمة.

٦- قصور نظم الرقابة الداخلية فى مكافحة عمليات غسل الأموال: أدى قصور نظم الرقابة الداخلية فى بعض البنوك فى اكتشاف ومكافحة عمليات الغش والفساد المالى إلى استمرار وقوع عمليات غسل الأموال، خاصة فى ظل انتشار التطورات التكنولوجية الحديثة واستخدامها من قبل غاسلوا الأموال والذين يتمتعون بخبرة ومهارة ومعرفة تمكنهم من ارتكاب جرائم غسل الأموال بشكل يصعب اكتشافه، مما يزيد الحاجة إلى المحاسبة القضائية نظراً لما تتميز به من أساليب ومهارات تجعلها الأكفأ والأجدر على مكافحة عمليات غسل الأموال.

٧- إشارة بعض النصوص القانونية على أهمية الاستعانة بخدمات المحاسبة القضائية: حيث يجد من يطلع على قانون مكافحة غسل الأموال المصرى أن المادة الثالثة بهذا القانون تنص على أنُ ينشأ بالبنك المركزى المصرى وحدة مستقلة ذات طابع خاص لمكافحة عمليات غسل الأموال، ويلحق بها عدد كاف من الخبراء والمتخصصين فى المجالات المتعلقة بتطبيق أحكام القانون، كذلك نصت المادة السادسة من ذات القانون أن يكون للعاملين بالوحدة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب محافظ البنك المركزى المصرى صفة مأمورى الضبط القضائى. كل ذلك يمكن أن يخلق طلباً على خدمات المحاسبة القضائية (اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال المصرى، ٢٠١٦) .

كذلك بصدور قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ يمكن استنتاج مدى الحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية، فقد نصت المادة التاسعة من القانون إلى أنه يمكن للدوائر الإبتدائية والدوائر الإستئنافية بالمحاكم الاقتصادية أن تستعين برأى من تراه من الخبراء المتخصصين المقيدين فى الجداول التى تعد لذلك بوزارة العدل، ويتم القيد فى هذه الجداول بقرار من وزير العدل بناءً على الطلبات التى تقدم من راغبى القيد أو من ترشحهم الغرف والاتحادات والجمعيات وغيرها من المنظمات المعنية بشئون المال والتجارة والصناعة (قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية، ٢٠٠٨)، مما يدل على أنه يمكن الاستعانة بالمحاسب القضائى كخبير يدلى برأيه فى كافة المنازعات والدعاوى ذات العلاقة بشئون المال والأعمال.

ثانياً: التحديات التى تواجه استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية:

١- عدم التأهيل العلمى والعملى الكافى لدى المراجعين الخارجيين للقيام بأعمال المحاسبة القضائية.

٢- عدم الوعى بأهمية المحاسبة القضائية ودورها فى مكافحة الغش وعمليات الاحتيال المالى والتى منها عمليات غسل الأموال.

٣- عدم وجود جهة مهنية رسمية ومستقلة للمحاسبين القضائيين أسوة بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، وعلى غرار جمعية فاحصى الغش المعتمدين، والجمعية الوطنية للمحاسبة القضائية.

٤- عدم الاهتمام بتنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين على كيفية مكافحة كافة وسائل الفساد والاحتيال المالى وغسل الأموال.

٥- عدم اهتمام الجامعات المصرية وبالأخص أقسام المحاسبة بكليات التجارة بأهمية المحاسبة القضائية، وقيامها بتخصيص وتدريس مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية، وإنشاء تخصص جديد للمحاسبة القضائية يضاف للتخصصات الأخرى الموجودة أسوة بالجامعات العالمية.

٦- عدم وجود تشريع أو نص قانونى يُلزم باستخدام المحاسبة القضائية.

ثالثاً: المقومات اللازمة لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

١-قيام الجامعات المصرية متمثلة فى أقسام المحاسبة بكليات التجارة على مستوى مرحلة البكالوريوس بتخصيص وتدريس مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية، وإنشاء تخصص جديد للمحاسبة القضائية يضاف للتخصصات الأخرى الموجودة، وتدعيمه بحالات عملية متعلقة بكيفية مكافحة كافة أوجه الفساد والإنحرافات المالية وغسل الأموال، أما على مستوى الدراسات العليا فيتم العمل على إنشاء دبلوم مهنى متخصص خاص بدور المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.

٢-إنشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة تحت مسمى جمعية المحاسبين القضائيين المصرية تكون مسئولة عن الوفاء بكافة متطلبات المهنة، وإصدار اللوائح والتشريعات التى تنظم العمل بها، وتحديد حقوق وواجبات المحاسبين القضائيين، بالإضافة إلى تسجيل واعتماد المحاسبين القضائيين وإعطائهم شهادة مهنية متخصصة ومعترف بها فى هذا المجال مثل شهادة فاحصى الغش المعتمدين على غرار جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، وجمعية فاحصى الغش المعتمدين، والجمعية الوطنية للمحاسبة القضائية بالولايات المتحدة الأمريكية.

٣-تتولى الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها تنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين، والتدريب كل سنتين على كافة وسائل مكافحة الغش والاحتيال المالى وعمليات غسل الأموال، على ألا يقل ما يقضونه خلال سنة واحدة من السنتين عن عشرين ساعة كشرط لاعتمادهم محاسبين قضائيين.

٤- إلزام المراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين أن يقضوا على الأقل ٨٠ ساعة من التعليم المهنى المستمر فى مجال علم الجريمة، وتكنولوجيا المعلومات، والمحاسبة القضائية بما تتضمنه من أساليب وخصائص ومعارف ومهارات، ومكافحة عمليات الاحتيال وغسل الأموال، مع عقد اختبار نظرى وعملى فى مجال مكافحة الغش والاحتيال المالى وغسل الأموال يشترط اجتيازه كشرط للاعتماد، بما يضمن تأهيلهم علمياً وعملياً واكسابهم مهارات وخصائص المحاسبة القضائية، بما يتناسب مع طبيعة عمليات غسل الأموال واستخدامها الوسائل التكنولوجية الحديثة والتغيير والتجديد المستمر فى وسائلها وأشكالها.

٥-قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بعقد اختبار ويشترط اجتيازه كشرط للاعتماد كمحاسب قضائى.

٦-قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بإعداد جدول بأسماء المراجعين الذين أكملوا التدريب المهنى وأتموا ساعات التعليم المهنى المستمر والذين حصلوا على اعتماد بمزاولة مهنة المحاسبة القضائية ليكونوا بمثابة خبراء أو مستشارين متعارف عليهم لدى وزارة العدل للاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم المحاسبية ليتم الاختيار من بينهم للفصل فى الدعاوى القضائية المتعلقة بالمخالفات والجرائم المالية، كذلك يمكن الاختيار من بينهم لتعيينهم أو

التعاقد معهم سواء بصورة دائمة أو مؤقتة فى المؤسسات المالية والبنوك، للمعاونة فى منع أو على الأقل الحد من عمليات غسل الأموال واكتشافها والتقرير عنها.

٧- إضافة خدمة المحاسبة القضائية ضمن تشكيلة الخدمات التى تؤديها مكاتب المحاسبة والمراجعة فى مصر مسايرة للتوجه الحالى فى مصر فى مكافحة جميع أوجه الفساد والجرائم المالية.

٨- إصدار تشريعات وقوانين مُلزمة لتطبيق مهنة المحاسبة القضائية فى مصر.

٩- إلزام المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة بإشتراط التعاقد مع مكاتب مراجعة بها قسم مستقل وخاص بالمحاسبة القضائية، وأن يكون من ضمن فريق المراجعة المكلف بمراجعة القوائم المالية محاسبين قضائيين لمكافحة عمليات غسل الأموال.

١٠- قيام البنك المركزى المصرى بإلزام البنوك بإنشاء قسم أو إدارة بداخلها للمحاسبة القضائية تتبع لجنة المراجعة بالبنك، لتتولى منع أو الحد من حدوث عمليات غسل الأموال واكتشافها والتقرير عنها، بالتنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال الموجودة بالبنك المركزى، مع العمل على إعداد برامج تدريبية مستمرة للأشخاص داخل ذلك القسم أو تلك الإدارة لاحاطتهم بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وبالمستجدات فى هذا المجال، بما يرفع من قدراتهم فى التعرف على تلك العمليات وأساليبها وكيفية التصدى لها.

١١- اعتبار المحاسبين القضائيين من الفئات التى يحق لها الخروج عن مبدأ السرية المصرفية فى الحالات التى يشتبه فيها وجود غسل أموال، حيث تحرص جميع البنوك على المحافظة على سرية حسابات عملائها، ولا يمكن الخروج عن هذا المبدأ إلا فى حالة وجود نص قانونى، أو حكم قضائى صادر من سلطة قضائية مختصة، مما يدل على أن هناك ارتباط واضح بين سرية عمل البنوك ونشاط غسل الأموال، حيث فى إطار السرية المصرفية يتحول البنك إلى جهة للتستر وتأمين عمليات غسل الأموال، مما يعطى الفرصة لغاسلى الأموال لاستغلال ذلك وجعل البنوك منفذاً شرعياً لأموالهم غير المشروعة، الأمر الذى يُعرض جهود أجهزة مكافحة غسل الأموال للإجهاد (بركات،٢٠٠٧). لذلك يلزم العمل على تحقيق التوافق بين المحافظة على سرية حسابات العملاء ومكافحة عمليات غسل الأموال، وذلك باعتبار المحاسبين

القضائيين من الفئات التى يحق لها الخروج عن مبدأ سرية الحسابات المصرفية فى الحالات التى يشتبه فيها وجود غسل أموال.

٤- الدراسة الميدانية:

استكمالاً للفائدة المرجوة من البحث، ولربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية، كان من الضرورى التأكد من صحة النتائج التى تم التوصل إليها فى الدراسة النظرية واختبار فروض البحث، وذلك من خلال إعداد قائمة استبيان يستطلع فيها الباحث رأى عينة من الأطراف المهتمة بهذا الموضوع من أكاديميين، ومراجعين خارجيين، وإداريين بالبنوك المصرية، حول ما توصلت إليه الدراسة النظرية، وتحليل هذه الآراء لاستخلاص النتائج والتوصيات التى قد تساعد فى تحقيق الهدف من البحث.

١/٤ مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يتمثل مجتمع الدراسة فى ثلاث فئات تعكس الأطراف المتعلقة بمشكلة البحث، وهذه الفئات هى:-

١- الأكاديميون: باعتبارهم ممثلى الفكر المحاسبى الذى يقدم التنظير اللازم للممارسات المحاسبية والطرف المتابع والمشارك لأية تطورات تطرأ على الدور المنتظر من المحاسبين والمراجعين تجاه القضايا والتحديات المعاصرة التى يواجهها المجتمع ومنها عمليات غسل الأموال، وتتمثل تلك الفئة فى أعضاء هيئة التدريس من أساتذة المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة بالجامعات المصرية.

٢- المراجعون الخارجيون: وهى الفئة المسئولة فى المقام الأول عن تقديم خدمات المحاسبة القضائية، وتتمثل فى المراجعين الخارجيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى فى مصر.

٣- مجالس إدارات البنوك المصرية: باعتبارهم المسئولين عن وضع وتطبيق نظم الرقابة الداخلية بالبنك، وتطبيق قوانين وقواعد مكافحة عمليات غسل الأموال التى يتعرض لها البنك، ويمثل هذه الفئة مديرى إدارات البنوك التجارية فى محافظة القاهرة.

وتتمثل عينة البحث التى تم اختيارها من الفئات الثلاث السابقة، وكذلك عدد قوائم الاستبيان التى تم توزيعها على عينة البحث والقوائم المستلمة والصالحة للتحليل الإحصائى فى البيانات المتاحة فى الجدول التالى:-

جدول رقم (١)
مجتمع الدراسة وحجم العينة

فئات مجتمع الدراسة	حجم العينة وعدد قوائم الاستبيان الموزعة	عدد قوائم الاستبيان المستلمة	عدد قوائم الاستبيان الصالحة للتحليل	النسبة
أكاديمى	50	47	43	86%
مراجع خارجى	50	43	36	72%
إدارى ببنك	50	35	33	66%
الإجمالى	150	125	112	74,6%

جدول رقم (٢)
التوزيع التكرارى والنسبى للمؤهلات العلمية وعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة الميدانية

التوزيع التكرارى والنسبى للمؤهلات العلمية			التوزيع التكرارى والنسبى لسنوات الخبرة		
المستوى التعليمى	التكرار	نسبة التكرار	سنوات الخبرة الوظيفية	التكرار	نسبة التكرار
مؤهل جامعى	59	52,7%	أقل من ٥ سنوات	4	3,6%
دبلوم دراسات عليا	8	7,1%	من ٥ سنوات حتى ١٥ سنة	33	29,4%
ماجستير	2	1,8%	اكثر من ١٥ سنة حتى ٢٥ سنة	55	49,1%
دكتوراه	43	38,4%	أكثر من ٢٥ سنة	20	17,9%
الإجمالى	112	100%		112	100%

٢/٤ أسلوب جمع البيانات وتصميم قائمة الاستبيان:

اعتمد الباحث فى الحصول على البيانات اللازمة للدراسة الميدانية واختبار فروض البحث على أسلوب قائمة الاستبيان، وقد مر إعدادها بمرحلتين: فى المرحلة الأولى تم وضع تصور مبدئى لمضمون القائمة فى ضوء الإطار النظرى للبحث، أما المرحلة الثانية فتمثلت فى الإعداد النهائى لقائمة الاستبيان، وفيها تم التحقق من سلامة القائمة من خلال إجراء دراسة استطلاعية لبعض مفردات العينة بهدف اختبار مدى صلاحية القائمة ومدى احتوائها على الأسئلة والبيانات الضرورية ومدى وضوحها وعرضها بشكل مبسط ومتسلسل بطريقة تؤدى إلى تحقيق أهداف البحث وإجراء التحليل الإحصائى. وقد أسفرت الدراسة الاستطلاعية عن إعادة صياغة بعض الأسئلة وإعادة ترتيب البعض الآخر، وفى نهاية هذه المرحلة تم إعداد القائمة فى شكلها النهائى. وقد تضمنت قائمة الاستبيان ست مجموعات من الأسئلة على النحو التالى:

- المجموعة الأولى: وتدور أسئلة هذه المجموعة حول استطلاع آراء ووجهات نظر فئات الدراسة حول واقع ممارسة المحاسبة القضائية فى مصر، والفرق بينها وبين المراجعة الخارجية، ودرجة الطلب عليها، وأهميتها فى مكافحة غسل الأموال.
- المجموعة الثانية: وقد تم تخصيصها لاختبار صحة الفرض الأول وتتعلق باستطلاع آراء ووجهات نظر فئات الدراسة حول الخصائص والمعارف والمهارات التى يجب توافرها فى المحاسبين القضائيين للقيام بمكافحة عمليات غسل الأموال.
- المجموعة الثالثة: وقد تم تخصيصها لاختبار صحة الفرض الثانى وتتعلق باستطلاع آراء ووجهات نظر فئات الدراسة حول الأساليب التى يمكن أن يستخدمها المحاسب القضائى لمكافحة عمليات غسل الأموال.
- المجموعة الرابعة والخامسة والسادسة: وقد تم تخصيصها لاختبار صحة الفرض الثالث وتتعلق باستطلاع آراء ووجهات نظر فئات الدراسة حول المدخل المقترح ومدى مساهمته فى مكافحة عمليات غسل الأموال، حيث تدور أسئلة المجموعة الرابعة حول المبررات التى قد تدفع إلى الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال، بينما تدور أسئلة المجموعة الخامسة حول التحديات التى قد تعوق استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية، أما بالنسبة لأسئلة المجموعة السادسة فهى تدور حول المقومات اللازمة لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

٣/٤ اختبار مدى ثبات وصدق الاستبيان:

يقصد بالثبات درجة الاتساق الداخلى بين العبارات المختلفة التى تقيس متغير ما، ويعنى الثبات الحصول على نفس النتائج تقريباً عند إعادة استخدام أداة القياس تحت نفس الظروف فى كل مرة يتم فيها إعادة القياس، ولبيان مدى ثبات قائمة الاستبيان، تم حساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لأسئلة الاستبيان، لبحث مدى إمكانية تعميم نتائج الدراسة، ويقصد باختبار الصدق الاختبار الذى يقيس ما أعد لقياسه، حيث يرتبط صدق الاختبار بأكمله بصدق كل سؤال فيه (مراد، سليمان ٢٠٠٥)، وقد تم حساب معاملى الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستبيان المتعلقة بفروض البحث، سواء على مستوى كل مجموعة من الأسئلة المستخدمة فى القائمة أو

على مستوى القائمة ككل، وذلك للتحقق من درجة الاتساق الداخلى. وقد ظهرت النتائج كما يلى:-

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار معاملا الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستبيان

رقم الفرض	أسئلة الفروض	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
الأول	الخصائص والمعارف والمهارات التى يجب توافرها فى المحاسبين القضائيين للقيام بمكافحة عمليات غسل الأموال.	19	0.842	0.918
الثانى	الأساليب التى يمكن أن يستخدمها المحاسب القضائى لمكافحة عمليات غسل الأموال أو على الأقل الحد منها.	10	0.807	0.898
الثالث	مبررات الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.	8	0.783	0.885
الثالث	التحديات التى قد تعوق استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.	6	0.614	0.783
الثالث	المقومات اللازمة لإستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.	10	0.726	0.852
	الإجمالى	53	0.886	0.941

يتضح من بيانات الجدول السابق أن معامل الثبات على مستوى جميع الأسئلة الخاصة بفروض البحث يساوى 0.886 ومعامل الصدق يساوى 0.941، مما يدل على أن هناك تناسق داخلى قوى بين مكونات المجموعات المختلفة لقائمة الاستبيان، كذلك على مستوى كل مجموعة من الأسئلة يظهر الجدول أن قيم معاملى الثبات والصدق مقبولة لجميع الأسئلة، حيث أنه من المتعارف عليه إحصائياً أن القيمة المقبولة للثبات وفقاً لمعامل ألفا كرونباخ هى ٦٠. فأكثر (مراد، سليمان، ٢٠٠٥). وقد تراوحت قيم معامل الثبات (ألفا كرونباخ) على مستوى كل مجموعة من الأسئلة بين 0.614 إلى 0.842، أما قيم معامل الصدق فقد تراوحت ما بين 0.783 إلى 0.918 . مما يشير إلى أنها معاملات ذات دلالة جيدة، ويمكن الاعتماد عليها فى تعميم النتائج.

٤/٤ أساليب تحليل البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بعد تجميع قوائم الاستبيان ومراجعتها للتأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائى بترميز الأسئلة الواردة بها، وتحميل بيانات كل قائمة على الحاسب الآلى من خلال حزمة التحليل الإحصائى للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science

(SPSS)، ثم قام الباحث بإعطاء أوزان ترجيحية للإجابات على حسب الأهمية النسبية طبقاً لمقياس ليكرت الخماسى Likert Scale. ولتحليل كل متغير من المتغيرات التى تضمنتها قائمة الاستبيان تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:-

١-الإحصاءات الوصفية: وهى تختص بجمع البيانات وتحليلها ووصفها دون تعميم، وقد تم استخدام أسلوب المتوسط الحسابى كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل متغير.

٢-الاختبارات الإحصائية: وهى تختص بطرق تحليل وتفسير وتقدير واستخلاص الاستنتاجات بالاعتماد على عينة للتوصل لقرارات تخص المجتمع، وقد تم استخدام اختبار كروسكال-واليز Kruskal-Wallis لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من خلال القيمة الاحصائية للاختبار (كا^{٢}) Chi-Square. ويتم اختبار صحة أو خطأ فروض الدراسة الميدانية عند مستوى معنوية ٥%. ويلاحظ أن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية هو بمثابة اتفاق عينة الدراسة حول أى متغير من متغيرات الدراسة، فى حين أن وجود فروق أو اختلافات بين فئات الدراسة بخصوص متغير معين يعنى عدم اتفاقهم حول هذا المتغير، ولاختبار فروض البحث تم استخدام اختبار one- sample t- test لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات لمعرفة دلالة الفروق، وذلك من خلال مقارنة المتوسط العام لكل عبارة بمتوسط معلوم محدد مسبقاً عند مستوى معنوية ٥%، وذلك لمعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أهمية العبارات الخاصة بفروض البحث عند درجة (٤) للقيم الرتبية من ١-٥ وفقاً لمقياس ليكرت الخماسى.

٤/٥ نتائج التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية:

١- تحليل بيانات المجموعة الأولى من الأسئلة:

يحاول الباحث من خلال أسئلة هذه المجموعة استطلاع آراء ووجهات نظر فئات الدراسة حول "واقع ممارسة المحاسبة القضائية فى مصر، والفرق بينها وبين المراجعة الخارجية، ودرجة الطلب عليها، وأهميتها فى مكافحة غسل الأموال".

حيث تختص الثلاثة أسئلة الأولى بواقع ممارسة المحاسبة القضائية فى البيئة المصرية، ويتضح ذلك من بيانات الجدول رقم (٤)، فى حين يختص الجدول رقم (٥) ببيان الفرق بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية، ودرجة الطلب على المحاسبة القضائية، وأهميتها فى

مكافحة غسل الأموال، وبتحليل النتائج التى تم الحصول عليها من الفئات المختلفة لعينة الدراسة باستخدام المقاييس الإحصائية المختلفة تم التوصل إلى ما يلى:

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار واقع ممارسة المحاسبة القضائية فى مصر

العبارات المتعلقة بواقع ممارسة المحاسبة القضائية فى مصر	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة	المتوسط الحسابى حسب الفئة			اختبار كروسكال واليز Chi-Square	
				أكاديميون	مراجعون خارجيون	إداريون	القيمة	المعنوية
توجد المحاسبة القضائية فى مصر على شكل تنظيم مهنى مستقل.	1.62	.883	32.3%	1.56	1.61	1.70	.531	.767
توجد المحاسبة القضائية فى مصر على شكل وظائف أخرى وبمسميات مختلفة.	2.66	1.018	53.2%	2.49	2.72	2.82	1.894	.388
لا تطبق المحاسبة القضائية فى مصر على الاطلاق.	3.41	.876	68.2%	3.49	3.31	3.42	1.281	.527

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك اتجاهاً نحو عدم الموافقة على أن المحاسبة القضائية فى مصر توجد على شكل تنظيم مهنى مستقل، ويبدو ذلك واضحاً فى انخفاض قيمة المتوسط الحسابى (أقل من ٣)، وعلى مستوى الفئات الثلاث يلاحظ اتفاقهم جميعاً على عدم الموافقة، ويبدو ذلك واضحاً فى انخفاض المتوسط الخاص بكل فئة، ويستنتج من ذلك أن هناك اتفاق عام على أنه لا يوجد تنظيم مهنى مستقل للمحاسبة القضائية فى البيئة المصرية، وكذلك يتضح أن هناك اتجاهاً نحو الموافقة على أن المحاسبة القضائية لا تطبق فى مصر على الإطلاق، ويبدو ذلك واضحاً فى ارتفاع قيمة المتوسط الحسابى (أكبر من ٣)، وعلى مستوى الفئات الثلاث يلاحظ اتفاقهم جميعاً على ذلك، وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء الفئات الثلاث (الأكاديميين، المراجعين الخارجيين، الإداريين)، حول درجة الموافقة على كل عبارة باستخدام اختبار كروسكال – واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من ٥%. مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار الفرق بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية، ودرجة الطلب على المحاسبة القضائية، وأهميتها فى مكافحة غسل الأموال

العبارات المتعلقة بالفرق بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية، ودرجة الطلب على المحاسبة القضائية، وأهميتها فى مكافحة غسل الأموال	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	درجة الموافقة	المتوسط الحسابى حسب الفئة			اختبار كروسكال واليز Chi-Square	
				أكاديميون	مراجعون خارجيون	إداريون	القيمة	المعنوية
تختلف المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائى عن المتطلبات الأساسية للمراجع الخارجى.	4.59	0.609	91.80%	4.53	4.61	4.64	0.213	0.899
مشاركة المحاسب القضائى فى عملية مراجعة البنوك يساهم فى طمأنة مستخدمى القوائم المالية بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال.	4.88	0.349	97.70%	4.91	4.89	4.85	0.193	0.908
يوجد طلب على خدمات المحاسبة القضائية فى البيئة المصرية.	4.31	0.817	86.30%	4.12	4.44	4.42	7.367	0.025

يتضح من بيانات الجدول السابق اتفاق أفراد عينة الدراسة على أن المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائى تختلف عن المتطلبات الأساسية للمراجع الخارجى، وأن هناك طلب على خدمات المحاسبة القضائية، وأن مشاركة المحاسب القضائى فى عملية مراجعة البنوك يساهم فى طمأنة مستخدمى القوائم المالية بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال، مما يدل على أهمية المحاسبة القضائية فى مكافحة غسل الأموال، ويبدو ذلك واضحاً فى ارتفاع قيمة المتوسط الحسابى (أكبر من ٤)، وعلى مستوى الفئات الثلاث يلاحظ اتفاقهم جميعاً على ذلك، وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء الفئات الثلاث حول درجة الموافقة على كل عبارة باستخدام اختبار كروسكال – واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من ٥%، مما يشير إلى عدم

وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وذلك فيما يتعلق باختلاف المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائى عن المتطلبات الأساسية للمراجع الخارجى، وبأهمية دور المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال، أما فيما يتعلق بالطلب على خدمات المحاسبة القضائية فقد تبين أن مستوى المعنوية أقل من ٥% ، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية راجع لانخفاض المتوسط الخاص بفئة الأكاديميين مقارنة بفئة المراجعين الخارجيين والإداريين.

٢- تحليل بيانات الفرض الأول واختباره:

ينص الفرض الأول على أنه "تمثل المحاسبة القضائية بما يتوافر لها من خصائص ومهارات ركناً هاماً وجوهرياً من أركان منظومة مكافحة عمليات غسل الأموال".

ويتم اختبار فروض الدراسة من خلال التعرف على درجة أهمية كل عبارة، وذلك باستخدام اختبار "t-test" والخاص باختبار درجة الأهمية لكل عبارة وذلك عند مستوى معنوية ٥%، فإذا كانت مستوى المعنوية أقل من ٥% تعتبر العبارة دالة (معنوية)، بمعنى أنه توجد فروق بين المتوسطات، أما إذا كانت مستوى المعنوية أكبر من ٥% تعتبر العبارة غير دالة (غير معنوية)، بمعنى أنه لا توجد فروق بين المتوسطات، وتوجد فرضيتان أساسيتان تُستخدمان مع اختبار (t): الفرض العدمى H0 "لا يوجد فرق معنوى بين متوسط العينة والمتوسط المحدد وهو (٤) والذى يعبر عن درجة أهمية كل عبارة" H0: μ=4.

الفرض البديل Ha "يوجد فرق معنوى بين متوسط العينة والمتوسط المحدد وهو (٤) والذى يعبر عن درجة أهمية كل عبارة" Ha: μ≠4.

حيث "μ" هى المتوسط للعبارة أو المتغير المراد اختباره، أى أن متوسط العبارة إما أن يساوى ٤ أو لا يساوى ٤ (أكبر أو أقل من ٤). فإذا كانت مستوى معنوية قيمة "t" أكبر من ٥% نقبل الفرض العدمى أى متوسط العبارة يساوى (٤)، أما إذا كانت مستوى معنوية قيمة "t" أقل من أو تساوى ٥% نقبل الفرض البديل أى متوسط العبارة أكبر من (٤) أو أقل من (٤). وبتحليل النتائج التى تم الحصول عليها من الفئات المختلفة لعينة الدراسة باستخدام المقاييس الإحصائية المختلفة والخاصة باختبار الفرض الأول تم التوصل إلى ما يلى:

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار متغيرات الفرض الأول

الخصائص والمهارات التى يجب توافرها فى المحاسب القضائى لمكافحة عمليات غسل الأموال

عبارات المجموعة الثانية "الخصائص والمهارات التى يجب توافرها فى المحاسب القضائى لمكافحة عمليات غسل الأموال"	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	ترتيب الأهمية	t-test		المتوسط الحسابى حسب الفئة			اختبار كروسكال واليز Chi-Square	
				القيمة	مستوى المعنوية	أكاديميون	مراجعون خارجيون	إداريون	القيمة	المعنوية
أولاً:الخصائص										
المثابرة والإصرار	4.39	.853	7	4.876	.001	4.51	4.47	4.15	2.915	.233
الثقة بالنفس	4.42	.866	6	5.127	.001	4.47	4.53	4.24	1.985	.371
الشك المهنى	4.73	.520	4	14.913	.001	4.77	4.75	4.67	1.261	.532
الذكاء وقوة الملاحظة	4.87	.391	1	23.427	.001	4.84	4.86	4.91	1.270	.530
حب الاستطلاع والفضول	3.88	1.224	9	-1.081	.282	3.60	4.08	4.00	3.794	.150
الصدق والأمانة	4.46	.804	5	5.993	.001	4.44	4.53	4.39	.272	.873
العمل بروح الفريق	4.25	.741	8	3.569	.001	4.30	4.44	3.97	8.306	.016
الحياد	4.77	.424	3	19.161	.001	4.79	4.81	4.70	1.331	.514
السرية	4.78	.479	2	17.179	.001	4.81	4.78	4.73	.726	.695
ثانياً:المعارف والمهارات:										
المعرفة المحاسبية	4.79	.448	4	18.772	.001	4.91	4.78	4.67	5.462	.065
مهارات المراجعة	4.98	.189	1	55.000	.001	5.00	4.94	5.00	2.111	.348
المعرفة القانونية	4.98	.189	2	55.000	.001	4.95	5.00	5.00	1.605	.448
معرفة ومهارات تكنولوجيا المعلومات	4.64	.721	7	9.435	.001	4.67	4.64	4.61	.042	.979
المعرفة بعلم الجريمة	4.52	.537	9	10.213	.001	4.47	4.53	4.58	.731	.694

مهارات القدرة على التحليل والتقييم والربط بين الأحداث	4.59	.546	8	11.419	.001	4.58	4.67	4.52	1.669	.434
مهارات البحث والتحرى والتحقيق	4.82	.385	3	22.596	.001	4.93	4.78	4.73	5.880	.053
مهارات القدرة على التخيل والتفكير النقدى الفعال ومحاكاه أسلوب مرتكبى غسل الأموال	4.74	.498	5	15.759	.001	4.79	4.75	4.67	1.852	.396
مهارات الاتصال الشفهية والكتابية	4.45	.567	10	8.333	.001	4.49	4.53	4.30	3.020	.221
مهارة النظر إلى ما وراء الصفقات والتحقيق فى ما وراء الأرقام.	4.74	.460	6	17.048	.001	4.77	4.72	4.73	.499	.779

حُسبت القيمة الاحصائية t عند درجة حرية =١١١

يتضح من الجدول السابق أن هناك اتجاهاً نحو الموافقة على أهمية الخصائص التى يجب أن تتوافر فى المحاسب القضائى والتى يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسل الأموال، ويبدو ذلك واضحاً فى ارتفاع المتوسط الحسابى لكل خاصية (أكبر من ٤)، ما عدا خاصية حب الاستطلاع والفضول، ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من مدى موافقة المستقصى منهم على أهمية تلك الخصائص تم استخدام اختبار "t" ، ومن الجدول يتضح أن قيمة مستوى المعنوية لجميع الخصائص (ما عدا خاصية حب الاستطلاع والفضول) أقل من ٥%، مما يشير إلى معنوية القيمة أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابى لقيم الخصائص عند القيمة المحددة ٤ ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من ٤ (الاختيار هام أو هام جداً)، وهذا يعنى قبول الفرض البديل، وبالنسبة لخاصية حب الاستطلاع والفضول فكانت قيمة "t" غير معنوية أى أكبر من ٥% ولكن فى حدود الموافقة على أهميتها، وهذا يؤكد أن المتوسط الحسابى لهذه الخاصية يساوى القيمة المحددة (٤). وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء الفئات الثلاث حول درجة أهمية كل خاصية باستخدام اختبار كروسكال – واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من ٥% (ما عدا خاصية العمل بروح الفريق)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، كذلك اتفقت أفراد عينة الدراسة على أهمية المعارف والمهارات التى يجب أن تتوافر فى المحاسب القضائى والتى يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسل الأموال، ويبدو

ذلك واضحاً فى ارتفاع المتوسط الحسابى لكل معرفة ومهارة (أكبر من ٤)، ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من مدى موافقة المستقصى منهم على أهمية تلك المعارف والمهارات تم استخدام اختبار "t" ، ومن الجدول يتضح أن قيمة مستوى المعنوية لجميع المعارف والمهارات أقل من ٥%، أى قبول الفرض البديل، مما يشير إلى معنوية القيمة أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابى لقيم المعارف والمهارات عند القيمة المحددة (٤)، ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من (٤) (الاختيار هام أو هام جداً). ومن ثم نستنتج أنه يجب أن تتوافر مجموعة من الخصائص والمعارف والمهارات فى المحاسب القضائى والتى تمكنه من مكافحة عمليات غسل الأموال، وأن هناك اتفاق على أهمية تلك الخصائص والمعارف والمهارات، مما يعنى أن المحاسبة القضائية تمثل بما يتوافر لها من خصائص ومهارات ركناً هاماً وجوهرياً من أركان منظومة مكافحة عمليات غسل الأموال، ومن ثم يتم قبول الفرض الأول.

وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء الفئات الثلاث حول درجة أهمية كل معرفة ومهارة باستخدام اختبار كروسكال – واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من ٥%، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

تحليل بيانات الفرض الثانى واختباره:

ينص الفرض الثانى على أنه "تمثل المحاسبة القضائية بما يتوافر لها من أساليب ركناً هاماً وجوهرياً من أركان منظومة مكافحة عمليات غسل الأموال". وبتحليل النتائج التى تم الحصول عليها من الفئات المختلفة لعينة الدراسة باستخدام المقاييس الإحصائية المختلفة تم التوصل إلى ما يلى:

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار متغيرات الفرض الثانى

أساليب المحاسبة القضائية والتى يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسل الأموال

عبارات المجموعة الثالثة "أساليب المحاسبة القضائية والتى يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسل الأموال"	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب	t-test		المتوسط الحسابى حسب الفئة			اختبار كروسكال واليز Chi-Square	
				القيمة	المعنوية	أكاديميون	مراجعون خارجيون	إداريون	القيمة	المعنوية
إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود ممارسات لغسل الأموال، وتحديد الأشخاص المسئولين والمتواطئين معهم فى حالة الوجود.	4.50	.759	8	6.969	.001	4.58	4.58	4.30	2.419	.298
تجميع الأدلة الكافية والمناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية المتعلقة بعمليات غسل الأموال.	4.67	.606	4	11.692	.001	4.70	4.69	4.61	.835	.659
التحقق من مدى الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل البنوك.	4.76	.450	3	17.843	.001	4.81	4.81	4.64	2.882	.237
إجراء التحريات اللازمة وتجميع الأدلة الكافية والمناسبة للتأكد من مدى إلتزام البنوك بقانون مكافحة غسل الأموال، وأنه ليس هناك انتهاكات أو تجاوزات بخصوص ذلك	4.63	.712	5	9.292	.001	4.74	4.69	4.39	4.385	.112
التحقق من مدى قوة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية لاكتشاف تلك الانتهاكات أو التجاوزات، وتقييم أوجه الضعف والثغرات الموجودة بتلك النظم.	4.90	.402	1	23.752	.001	4.86	4.97	4.88	1.435	.488
إجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والإدعاءات المقدمة والمتعلقة بعمليات غسل الأموال.	4.46	.879	9	5.482	.001	4.58	4.53	4.21	4.513	.105

المراقبة المستمرة على مصادر الأموال واستخداماتها، والتى تشمل الحصول على معلومات عن مصادر الأموال ذات المبالغ الكبيرة والمودعة بالبنك والتحقق من مدى تناسبها مع المركز المالى للعميل وكذلك أوجه استخدام تلك الأموال من قبل العميل.	4.81	.512	2	16.805	.001	4.74	4.86	4.85	1.271	.530
تعقب الإيداعات الصغيرة وذلك من خلال تعقب الإيداعات ذات المبالغ الصغيرة والمتكررة لمرات عديدة، وذلك لاحتمال أن تكون هذه الإيداعات سبيل لعملية تجزئة المبالغ الكبيرة لأغراض التمويه كأحد مراحل ممارسة غسل الأموال.	4.54	.599	6	9.629	.001	4.51	4.61	4.52	.507	.776
اقتراح ما يراه المحاسب القضائى لازماً من تطوير وتحديث لسياسة البنك فى مجال مكافحة غسل الأموال والنظم والإجراءات المتبعة بالبنك فى هذا المجال، وذلك بهدف زيادة فاعليتها وكفاءتها ومواكبتها المستجدات المحلية والعالمية.	4.20	.837	10	2.485	.014	4.28	4.22	4.06	1.179	.555
التعاون والتنسيق مع البنك فى شأن وضع خطط التدريب للعاملين فى البنك فى مجال مكافحة غسل الأموال واقتراح البرامج التدريبية اللازمة فى ضوء المستجدات المحلية والعالمية لتنفيذ هذه الخطط ومتابعة التنفيذ.	4.51	.671	7	8.026	.001	4.26	4.58	4.76	8.959	.011

حُسبت القيمة الاحصائية t عند درجة حرية =١١١

يتضح من الجدول السابق اتفاق أفراد عينة الدراسة حول دور المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال استعراض أساليب المحاسبة القضائية والتى يمكن من خلالها مكافحة عمليات غسل الأموال، ويبدو ذلك واضحاً فى ارتفاع المتوسط الحسابى لكل أسلوب (أكبر من ٤)، ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من مدى موافقة المستقصى منهم على أهمية تلك الأساليب تم استخدام اختبار "t" ، ومن الجدول يتضح أن قيمة مستوى المعنوية لجميع الأساليب أقل من ٥%، أى قبول الفرض البديل، مما يشير إلى معنوية القيمة أى أن

هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابى لقيم أساليب المحاسبة القضائية عند القيمة المحددة (٤)، ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من ٤ (الاختيار هام أو هام جداً). وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء الفئات الثلاث حول درجة أهمية كل أسلوب باستخدام اختبار كروسكال – واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من ٥% (ما عدا أسلوب التعاون والتنسيق مع البنك فى شأن وضع خطط التدريب للعاملين فى البنك فى مجال مكافحة غسل الأموال واقتراح البرامج التدريبية اللازمة فى ضوء المستجدات المحلية والعالمية لتنفيذ هذه الخطط ومتابعة التنفيذ)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، ومن ثم يمكن استنتاج أهمية تلك الأساليب فى مكافحة عمليات غسل الأموال، وبالتالى نستنتج أن المحاسبة القضائية بما يتوافر لها من أساليب تمثل ركناً هاماً وجوهرياً من أركان منظومة مكافحة عمليات غسل الأموال، ومن ثم يتم قبول الفرض الثانى.

٤- تحليل بيانات الفرض الثالث واختباره:

ينص الفرض الثالث على "يساهم المدخل المقترح لاستخدام المحاسبة القضائية بدور فعال فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية".

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال تحليل إجابات المجموعة الرابعة والخامسة والسادسة. ويعتمد هذا التحليل على البيانات الإحصائية الواردة فى الجداول أرقام (٨)، (٩)، (١٠)، وبتحليل النتائج التى تم الحصول عليها من الفئات المختلفة لعينة الدراسة باستخدام المقاييس الإحصائية المختلفة تم التوصل إلى ما يلى:

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار متغيرات الفرض الثالث

المبررات التى قد تدفع البعض إلى الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال

عبارات المجموعة الرابعة "المبررات التى قد تدفع البعض إلى الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال"	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجة الحرية	t-test		المتوسط الحسابى حسب الفئة			اختبار كروسكال واليز Chi-Square	
				القيمة	المعنوية	أكاديميون	مراجعون خارجيون	إداريون	القيمة	المعنوية
اهتزاز ثقة المجتمع فى أداء المراجعين الخارجيين.	3.6	1.174	8	-3.623	.001	3.56	3.44	3.82	2.463	.292
عدم وضوح دور ومسئولية المراجعين الخارجيين تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال.	4.29	.779	6	4.005	.001	4.30	4.31	4.27	.035	.983
ارتفاع معدل الدعاوى والمنازعات القضائية حول وجود غش وانتشار الجرائم المالية وغسل الأموال، مما أدى إلى حاجة القضاء إلى خبراء استشاريين كالمحاسبين القضائيين ليدلون بآرائهم حول تلك المخالفات والجرائم المالية.	4.53	.643	2	8.668	.001	4.51	4.58	4.48	1.362	.506
تخوف المراجعين الخارجيين من التعرض للمساءلة نتيجة خرق قاعدة سرية الحسابات المصرفية عند اكتشاف غسل الأموال.	4.42	1.079	5	4.115	.001	4.28	4.44	4.58	.821	.663
تخوف المراجعين الخارجيين من فقدهم لجزء كبير من دخلهم نتيجة إساءة العلاقة بينهم وبين البنوك التى يراجعونها عند اكتشافهم لعمليات غسل أموال والتقرير عنها.	4.54	.848	1	6.684	.001	4.40	4.53	4.73	3.964	.138

إشارة بعض النصوص القانونية على أهمية الاستعانة بخدمات المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.	4.05	.957	7	.592	.555	4.09	4.11	3.94	.799	.671
عدم توافر معايير مرشدة وملزمة للمراجع الخارجى فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسل الأموال.	4.45	.837	3	5.648	.001	4.37	4.47	4.52	.455	.797
قيام المراجع الخارجى بإبداء رأى فنى محايد فى مدى عدالة القوائم المالية فقط لا يتيح له إمكانية مكافحة عمليات غسل الأموال.	4.42	.624	4	7.113	.001	4.40	4.47	4.39	.359	.836

حُسبت القيمة الاحصائية t عند درجة حرية =١١١

يتضح من الجدول السابق اتفاق أفراد العينة على أهمية جميع المبررات المذكورة، ويبدو ذلك واضحاً فى القيمة المرتفعة للمتوسط الحسابى (أكبر من ٤)، ما عدا المبرر الخاص "باهتزاز ثقة المجتمع فى أداء المراجعين الخارجيين"، ويرجع ذلك إلى انخفاض المتوسط الخاص بالمراجعين الخارجيين مقارنة بفئة الأكاديميين والإداريين، ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من مدى موافقة المستقصى منهم على تلك المبررات تم استخدام اختبار "t" ، ومن الجدول يتضح أن قيمة مستوى المعنوية لجميع المبررات أقل من ٥%، أى قبول الفرض البديل، مما يشير إلى معنوية القيمة أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابى لقيم المبررات عند القيمة المحددة (٤)، ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من ٤ (الاختيار موافق أو موافق تماماً)، وبالنسبة للمبرر الخاص "بإشارة بعض النصوص القانونية على أهمية الاستعانة بخدمات المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال"، فكانت مستوى معنويتها أكبر من ٥% (غير معنوية) ولكن فى حدود الموافقة، وهذا يؤكد أن المتوسط الحسابى لهذا المبرر يساوى القيمة المحددة (٤). وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء الفئات الثلاث حول درجة الموافقة على كل مبرر باستخدام اختبار كروسكال – واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من ٥%، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية. ومن ثم يمكن استنتاج أن هناك مجموعة من المبررات والتى قد تدفع البعض إلى الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار متغيرات الفرض الثالث

التحديات التى قد تعوق استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية

عبارات المجموعة الخامسة "التحديات التى قد تعوق استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية"	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	ترتيب الأهمية	t-test		المتوسط الحسابى حسب الفئة			اختبار كروسكال واليز Chi-Square	
				القيمة	المعنوية	أكاديميون	مراجعون خارجيون	إداريون	القيمة	المعنوية
عدم التأهيل العلمى والعملى الكافى لدى المراجعين الخارجيين للقيام بأعمال المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.	4.20	.985	6	2.111	.037	4.07	3.86	4.73	14.789	.001
عدم الوعى بأهمية المحاسبة القضائية ودورها فى مكافحة الفساد وعمليات غسل الأموال.	4.66	.637	5	10.969	.001	4.53	4.69	4.79	2.281	.320
عدم اهتمام الجامعات المصرية وبالأخص أقسام المحاسبة بكليات التجارة بإنشاء وتخصيص قسم ومنهج جديد ومستقل للمحاسبة القضائية وتدعيمه بحالات عملية متعلقة بكيفية مكافحة الانحرافات المالية وغسل الأموال.	4.69	.644	4	11.295	.001	4.74	4.75	4.55	1.460	.482
عدم وجود جهة مهنية مستقلة للمحاسبين القضائيين أسوة بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.	4.73	.445	3	17.418	.001	4.79	4.75	4.64	2.333	.311
عدم الاهتمام بتنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين على كيفية مكافحة كافة وسائل الفساد والاحتيال المالى وغسل الأموال.	4.85	.407	1	22.036	.001	4.77	4.92	4.88	2.004	.367
عدم وجود تشريع أو نص قانونى يلزم باستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.	4.78	.515	2	15.968	.001	4.79	4.75	4.79	.191	.909

حُسبت القيمة الاحصائية t عند درجة حرية =١١١

يتضح من الجدول السابق اتفاق أفراد عينة الدراسة على التحديات التى قد تعوق استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية، وقد تبين موافقة أفراد العينة على جميع التحديات المذكورة، ويبدو ذلك واضحاً فى القيمة المرتفعة للمتوسط الحسابى (أكبر من ٤)، ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من مدى موافقة المستقصى منهم على تلك التحديات تم استخدام اختبار "t"، ومن الجدول يتضح أن قيمة مستوى المعنوية لجميع التحديات أقل من ٥%، أى قبول الفرض البديل، مما يشير إلى معنوية القيمة أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابى لقيم التحديات عند القيمة المحددة (٤)، ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من ٤ (الاختيار موافق أو موافق تماماً). وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء الفئات الثلاث حول درجة الموافقة على كل تحدٍ باستخدام اختبار كروسكال – واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من ٥% لكل التحديات (ما عدا التحدى المتعلق بعدم التأهيل العلمى والعملى الكافى لدى المراجعين الخارجيين للقيام بأعمال المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال)، ويرجع ذلك لانخفاض المتوسط الخاص برأى المراجعين الخارجيين وعدم موافقتهم على ذلك مقارنة بالمتوسط الخاص بالأكاديميين والإداريين، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية. ومن ثم يمكن استنتاج أن الأغلبية يوافقون على هذه التحديات والتى قد تعوق استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار متغيرات الفرض الثالث

المقومات اللازمة لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية

عبارات المجموعة السادسة "المقومات اللازمة لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية"	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجات الحرية	t- test		المتوسط الحسابى حسب الفئة			اختبار كروسكال واليز	
				قيمة t	مستوى المعنوية	أكاديميون	مراجعون خارجيون	إداريون	Chi-Square	
									القيمة	المعنوية
قيام الجامعات المصرية متمثلة فى أقسام المحاسبة بكليات التجارة على مستوى مرحلة البكالوريوس بتخصيص وتدريس مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية وتدعيمه بحالات عملية متعلقة بكيفية مكافحة الانحرافات المالية وغسل الأموال، وكذلك إنشاء تخصص جديد خاص بالمحاسبة القضائية،	4.86	.351	3	25.807	.001	4.86	4.89	4.82	.703	.704
إنشاء جمعية مهنية مستقلة تحت مسمى جمعية المحاسبين القضائيين المصرية تتولى تسجيل وإعتماد المحاسبين القضائيين وإعطائهم شهادة خبرة مهنية معترف بها مثل شهادة فاحصى الغش المعتمدين، على غرار جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وجمعية فاحصى الغش المعتمدين.	4.93	.259	1	37.987	.001	4.91	4.97	4.91	1.512	.470

قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بتنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين، والتدريب كل سنتين على كافة وسائل مكافحة الفساد والإحتيال المالي وغسل الأموال، على ألا يقل ما يقضونه خلال سنة واحدة من السنتين عن عشرين ساعة كشرط لاعتمادهم محاسبين قضائيين.	4.69	.466	8	15.627	.001	4.77	4.75	4.52	6.438	.040
إلزام المراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين أن يقضوا على الأقل ٨٠ ساعة من التعليم المهنى المستمر فى مجال المحاسبة القضائية، وعلم الجريمة، وتكنولوجيا المعلومات، ووسائل التحرى، ومكافحة عمليات الإحتيال وغسل الأموال، بما يضمن تأهيلهم علمياً وعملياً	4.91	.286	2	33.648	.001	4.88	4.94	4.91	.882	.643
قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بعقد اختبار يشترط إجتيازه كشرط للإعتماد كمحاسب قضائي.	4.76	.351	5	18.693	.001	4.79	4.78	4.70	.991	.609
قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بإعداد جدول بأسماء المراجعين الذين أكملوا التدريب المهنى وأتموا ساعات التعليم المهنى المستمر والذين حصلوا على إعتماد بمزاولة مهنة المحاسبة القضائية ليكونوا بمثابة خبراء أو لجنة استشارية متعارف عليها لدى وزارة العدل ليتم الاختيار من بينهم للفصل فى الدعاوى القضائية وإبداء رأيهم، كذلك يمكن الاختيار من بينهم لتعينهم فى المؤسسات المالية والبنوك للمعاونة فى منع أو على الأقل الحد من عمليات غسل الأموال واكتشافها والتقرير عنها.	4.74	.259	7	17.824	.001	4.79	4.78	4.64	2.666	.264

إلزام مكاتب المراجعة فى مصر بتوسيع خدماتها وتخصيص قسم مستقل بداخلها خاص بخدمات المحاسبة القضائية.	4.75	.466	6	14.557	.001	4.72	4.81	4.73	.544	.762
إصدار تشريع يلزم المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة بإشتراط التعاقد مع مكاتب مراجعة بها قسم مستقل وخاص بالمحاسبة القضائية، وأن يكون من ضمن فريق المراجعة المكلف بمراجعة القوائم المالية محاسبين قضائيين لمكافحة عمليات غسل الأموال.	4.81	.286	4	16.805	.001	4.81	4.83	4.79	.233	.890
قيام البنك المركزى المصرى بإلزام البنوك بإنشاء قسم خاص بداخلها للمحاسبة القضائية.	4.11	.351	10	1.125	.263	4.02	4.42	3.88	9.282	.010
اعتبار المحاسبين القضائيين من الفئات التى يحق لها الخروج عن مبدأ السرية المصرفية فى الحالات التى يشتبه فيها وجود غسل أموال.	4.59	.259	9	7.483	.001	4.58	4.78	4.39	4.649	.098

حُسبت القيمة الاحصائية t عند درجة حرية =١١١

يتضح من الجدول السابق اتفاق أفراد عينة الدراسة على المقومات اللازمة لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية، ويبدو ذلك واضحاً فى القيمة المرتفعة للمتوسط الحسابى (أكبر من ٤) لجميع المقومات، ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من مدى موافقة المستقصى منهم على تلك المقومات تم استخدام اختبار "t" ومن الجدول يتضح أن قيمة مستوى المعنوية لجميع المقومات أقل من ٥%، أى قبول الفرض البديل، مما يشير إلى معنوية القيمة أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابى لقيم المقومات عند القيمة المحددة (٤)، ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من ٤ (الاختيار موافق أو موافق تماماً)، وبالنسبة للمقوم الخاص "بقيام البنك المركزى المصرى بإلزام البنوك بإنشاء قسم خاص بداخلها للمحاسبة القضائية"، فكانت مستوى معنويتها أكبر من ٥% (غير معنوية) ولكن فى حدود الموافقة، وهذا يؤكد أن المتوسط الحسابى لهذا المقوم يساوى القيمة المحددة (٤)، ويرجع ذلك لانخفاض المتوسط الخاص بفئة الإداريين مقارنة بفئة الأكاديميين والمراجعين

الخارجيين. وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء الفئات الثلاث حول درجة الموافقة على كل مقوم باستخدام اختبار كروسكال – واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من ٥% لكل المقومات (ما عدا المقوم الخاص بقيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بتنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين، والتدريب كل سنتين على كافة وسائل مكافحة الفساد والاحتيال المالى وغسل الأموال، على ألا يقل ما يقضونه خلال سنة واحدة من السنتين عن عشرين ساعة كشرط لاعتمادهم محاسبين قضائيين، والمقوم الخاص بقيام البنك المركزى المصرى بإلزام البنوك بإنشاء قسم خاص بداخلها للمحاسبة القضائية)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية. ومن ثم يمكن استنتاج أن الأغلبية يوافقون على ضرورة توافر هذه المقومات لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية. مما سبق وفى ضوء التحليلات الإحصائية لإجابات مجموعات الأسئلة الخاصة باختبار الفرض الثالث (المجموعة الرابعة والخامسة والسادسة)، يتم قبول الفرض. ويمكن عرض فروض البحث ونتيجة اختبارها كما يلى:

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار فروض البحث

رقم الفرض	نص الفرض	نتيجة الاختبار
(١)	تمثل المحاسبة القضائية بما يتوافر لها من خصائص ومهارات ركناً هاماً وجوهرياً من أركان منظومة مكافحة عمليات غسل الأموال.	قبول
(٢)	تمثل المحاسبة القضائية بما يتوافر لها من أساليب ركناً هاماً وجوهرياً من أركان منظومة مكافحة عمليات غسل الأموال.	قبول
(٣)	يساهم المدخل المقترح لاستخدام المحاسبة القضائية بدور فعال فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.	قبول

٥- نتائج وتوصيات البحث:

٥/١ نتائج البحث:

يمكن بيان أهم النتائج التى توصل إليها البحث فى الآتى:

١-إن ظهور المحاسبة القضائية وازدياد الحاجة إليها وانتشارها يرجع إلى انتشار حالات الغش والاحتيال المالى والتى منها غسل الأموال، تلبية حاجة القضاء إلى خبراء متخصصين يدلون بآرائهم ويقدمون تقاريرهم حول المخالفات المالية.

٢-يتلخص عمل المحاسب القضائى فى مهمتين أساسيتين هما: خدمات التقاضى وخدمات التقصى، فبالنسبة لخدمات التقاضى تتمثل فى تقديم المساعدات وجميع الأدلة اللازمة للفصل فى الدعاوى القضائية المرفوعة أمام القضاء، بالإضافة إلى قياس الأضرار الاقتصادية المترتبة على ذلك، أما بالنسبة لخدمات التقصى فتتمثل فى التحرى عن الفساد والانحرافات المالية والتى منها غسل الأموال، وتحديد الأشخاص المسئولين عن ذلك والمتواطئين معهم.

٣-لا يوجد تنظيم مهنى مستقل للمحاسبة القضائية فى البيئة المصرية، بالإضافة إلى أنه لا توجد تشريعات وقوانين مُلزمة لتطبيق هذه المهنة فى البيئة المصرية من قبل الدولة.

٤-تختلف المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائى عن المتطلبات الأساسية للمراجع الخارجى، نظراً لقيام المحاسب القضائى بمهام وبمسئوليات تتطلب توافر مجموعة من الخصائص والمهارات التى تعين على انجاز تلك المهام.

٥-يوجد طلب على خدمات المحاسبة القضائية فى البيئة المصرية، ولكنه طلب غير كبير نظراً لقلة الوعى بمفهوم المحاسبة القضائية، وعدم وجود إلزام قانونى بتطبيقها.

٦-إن مشاركة المحاسب القضائى فى عملية مراجعة البنوك يساهم فى طمأنة مستخدمى القوائم المالية بخصوص مكافحة غسل الأموال.

٧-يحتاج قيام المحاسب القضائى بمنع أو الحد من عمليات غسل الأموال إلى توافر مجموعة من الخصائص والمعارف والمهارات أهمها: الذكاء وقوة الملاحظة، السرية، الحياد، الشك المهنى، مهارات المراجعة، المعرفة القانونية، مهارات البحث والتحرى والتحقيق، المعرفة المحاسبية، مهارة النظر إلى ما وراء الصفقات والتحقيق فى ما وراء الأرقام.

٨- هناك مجموعة من الأساليب التى يستخدمها المحاسب القضائى فى مكافحة عمليات غسل الأموال أو الحد منها أهمها: التحقق من مدى قوة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية لاكتشاف الانحرافات أو التجاوزات وتقييم أوجه الضعف والثغرات الموجودة بتلك النظم، التحقق من مدى الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل البنوك، المراقبة المستمرة على مصادر الأموال واستخداماتها، تجميع الأدلة الكافية والمناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية المتعلقة بعمليات غسل الأموال.

٩- قدمت الدراسة مدخلاً مقترحاً لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية، ويعتمد هذا المدخل المقترح على ثلاثة محاور أساسية تتمثل فى: مبررات الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال، تحديات استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية، المقومات اللازمة لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

١٠- تتمثل أهم المبررات التى قد تدفع إلى الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى: تخوف المراجعين الخارجيين من فقدهم لجزء كبير من دخلهم نتيجة إساءة العلاقة بينهم وبين البنوك التى يراجعونها عند اكتشافهم لعمليات غسل أموال والتقرير عنها، ارتفاع معدل الدعاوى والمنازعات القضائية حول وجود غش وانتشار الجرائم المالية وغسل الأموال، عدم توافر معايير مرشدة وملزمة للمراجع الخارجى فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسل الأموال.

١١- وبالنسبة لأهم التحديات التى تواجه استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية تتمثل فى: عدم الوعى بأهمية المحاسبة القضائية والعمل على تنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين لاعتمادهم كمحاسبين قضائيين، عدم وجود تشريع أو نص قانونى يلزم باستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال، عدم وجود جهة مهنية مستقلة للمحاسبين القضائيين أسوة بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، عدم اهتمام الجامعات المصرية وبالأخص أقسام المحاسبة بكليات التجارة بإنشاء وتخصيص قسم ومنهج جديد ومستقل للمحاسبة القضائية.

١٢- أثبتت الدراسة الميدانية صحة الفروض الثلاثة التى اعتمد عليها البحث وبالتالى صحة المدخل المقترح لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية.

٢/٥ توصيات البحث:

يمكن بيان أهم توصيات البحث فى الآتى:

١- ضرورة قيام الجامعات المصرية متمثلة فى أقسام المحاسبة بكليات التجارة على مستوى مرحلة البكالوريوس بتخصيص وتدريس مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية، وإنشاء تخصص جديد للمحاسبة القضائية يضاف للتخصصات الأخرى الموجودة، أما على مستوى الدراسات العليا فيتم العمل على إنشاء دبلوم مهنى متخصص خاص بدور المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.

٢- ضرورة إنشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة تحت مسمى جمعية المحاسبين القضائيين المصرية على غرار جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، وجمعية فاحصى الغش المعتمدين، والجمعية الوطنية للمحاسبة القضائية بالولايات المتحدة الأمريكية، على أن تتولى الجمعية المهنية المقترح انشاؤها تنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين.

٣- ضرورة إلزام المراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين أن يقضوا على الأقل ٨٠ ساعة من التعليم المهنى المستمر فى مجال مكافحة عمليات الاحتيال وغسل الأموال.

٤- ضرورة قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بعقد اختبار ويشترط إجتيازه كشرط للاعتماد كمحاسب قضائى.

٥- ضرورة قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بإعداد جدول بأسماء المراجعين الذين أكملوا التدريب المهنى وأتموا ساعات التعليم المهنى المستمر والذين حصلوا على اعتماد بمزاولة مهنة المحاسبة القضائية ليكونوا بمثابة خبراء أو مستشارين متعارف عليهم لدى وزارة العدل.

٦- ضرورة إضافة خدمة المحاسبة القضائية ضمن تشكيلة الخدمات التى تؤديها مكاتب المحاسبة والمراجعة فى مصر مسايرة للتوجه الحالى فى مصر فى مكافحة جميع أوجه الفساد والجرائم المالية.

٧- ضرورة إصدار تشريعات وقوانين مُلزمة لتطبيق مهنة المحاسبة القضائية فى مصر.

٨- ضرورة إلزام المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة بإشتراط التعاقد مع مكاتب مراجعة بها قسم مستقل وخاص بالمحاسبة القضائية، وأن يكون من ضمن فريق المراجعة المكلف بمراجعة القوائم المالية محاسبين قضائيين لمكافحة عمليات غسل الأموال.

٩- ضرورة اعتبار المحاسبين القضائيين من الفئات التى يحق لها الخروج عن مبدأ السرية المصرفية فى الحالات التى يشتبه فيها وجود غسل أموال.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١-إبراهيم، د.أشرف محمد (٢٠١٣)، "مدخل مقترح للحد من معوقات تفعيل دور المراجعين الخارجيين للمساهمة فى مكافحة غسل الأموال فى البنوك المصرية – دراسة نظرية ميدانية"، معهد الإدارة العامة، المجلد الثالث والخمسون، العدد الرابع، أغسطس، ص ١٠٠٥-١٠٦٣.

٢-الجليلى، أ. مقداد أحمد، جميل، أ. رافى نزار (٢٠١٢)، "دور المحاسب القضائي فى الكشف والتصدى لعمليات غسيل الأموال – دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالى"، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد ٩٣، ص ٨١-٩١.

٣-الحمدانى، د.رافعة إبراهيم (٢٠٠٥)، "أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية فى ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها"، المؤتمر العلمى الرابع، الريادة والابداع: استراتيجيات الأعمال فى مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، ص ٢.

٤-الدوغجى، د.على (٢٠١٢)، "دور الرقابة والتدقيق الخارجى فى مكافحة غسيل الاموال"، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد ٩٣، ص ١٠٧- ١٢٨.

٥-السعد، د.صالح عبد الرحمن (٢٠١٣)، "المحاسبة القضائية فى المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، العدد الأول، ص ٣-٩٣.

٦-العمار، د.حنان عبد الله، عنبر، د.أسيل جبار (٢٠١٦)، "دور الرقابة الداخلية فى الحد من ظاهرة غسل الأموال: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من العاملين فى المؤسسات المالية الحكومية والأهلية فى جمهورية العراق"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربى للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، العدد الثانى، ص١٤.

٧-الكبيسى، د.عبد الستار عبد الجبار عيدان (٢٠١٦)، "دراسة استقصائية ميدانية على المحاسبة القضائية من وجهتى نظر القضاء والمحاسب القضائى فى الأردن"، المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد ١٢، العدد الأول، ص ١-١١.

٨-المجالى، طايل كايد (٢٠١٢)، "النماذج العربية والدولية فى مكافحة غسل الأموال"، حلقة علمية بعنوان غسل الأموال وأثره فى انتشار المخدرات، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١١-١٣ يونيو، ص ٣-٤٩.
٩-المخلافى، منير محمد سرحان (٢٠١٣)، "دراسة تحليلية لأثر أساليب المحاسبة القضائية على تخطيط إجراءات المراجعة – مع دراسة تجريبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ص ٣٧-٦٥.
١٠-المشهدانى، د.بشرى نجم عبد الله، الياور، أ. أقدم على عصام محمد على (٢٠١٢)، "دور نظام الرقابة الداخلية فى مكافحة ظاهرة غسيل الأموال بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة فى العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد ٩٣، ص ١-٢٥.
١١-اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٥١) لسنة ٢٠٠٣، المعدلة بالقرار رقم (١٤٦٣) لسنة ٢٠٠٦، والقرار رقم (٢٣٦٧) لسنة ٢٠٠٨، والقرار رقم (١٥٦٩) لسنة ٢٠١٦.
١٢- برغل، لينا مصطفى (٢٠١٥)، "دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما فى الحد من الفساد المالى والإدارى فى الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ص ١١-٤٦.
١٣-تيناوى، هشام أحمد (٢٠٠٦)، "المخدرات وظاهرة غسل الأموال"، ندوة علمية بعنوان المخدرات والعولمة، مركز البحوث والدراسات، قسم الندوات واللقاءات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ١-٢٩.
١٤-خليفة، د.محمود البدرى شاكر (٢٠١٢)، " تحليل الآثار المختلفة لعمليات غسل الأموال ودور المراجعة والحد منها : دراسة تطبيقية على المصارف السعودية"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٥٣، ص ١٧٩-١٩٤.
١٥-خليل، د.محمد أحمد إبراهيم (٢٠١٧)، " تطوير دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالى بمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية – دراسة

اختبارية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، المجلد الخامس، ص ١٩٦-٢١٤.
١٦- رمضان، خديجة محمد عيد (٢٠١٠)، "تطوير دور المراجعة الداخلية فى المؤسسات المالية لاكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال – دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ٧-٥٤.
١٧- صالح، د.منال حسين لفتة (٢٠١٦)، "استخدام تقنيات المحاسبة القضائية فى الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيراتها على القوائم المالية"، مجلة دنانير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، المجلد الأول، العدد الثامن، ص ٥٩٢-٦٠٤.
١٨- عبد، د.عبد الصاحب نجم، حمدان، خولة حسين (٢٠٠٩)، "إجراءات المؤسسات المالية والرقابية فى مكافحة غسل الأموال – دراسة فى التشريعات العراقية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١١، العدد الثانى، ص ١٩٦-٢١٩.
١٩- عبد الكريم، د.نصر (٢٠٠٨)، "التجربة الفلسطينية فى مكافحة غسل الأموال"، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، غزة، فلسطين، ص ٥-٤٠.
٢٠- قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٠٨، مركز معلومات محكمة النقض يونيو ٢٠١٣.
٢١- قانون مكافحة غسل الأموال المصرى رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢، المعدل بالقانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٣، والمعدل بالقانون رقم (١٨١) لسنة ٢٠٠٨.
٢٢- مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (٢٠٠٢)، "التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال"، صندوق النقد العربى، أبوظبى، ص ١-٦٧.
٢٣- مراد، د.صلاح أحمد، سليمان، د.أمين على (٢٠٠٥)، "الاختبارات والمقاييس فى العلوم النفسية والتربوية (خطواتها-إعدادها-خصائصها)"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ص ٣٥١-٣٦٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Abel, Alan S, Gerson, James S (2001), "The CPA's Role in Fighting Money Laundering", Journal of Accountancy, Vol.6, June, PP.26-31.

2- Alao, Adeniyi A (2016), "Forensic Auditing and Financial Fraud in Nigerian Deposit Money Banks (DMBS), European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research Vol.4, No.8, August, pp.1-19.
3- Aslani, Mohammad, lotfaliyan, Fatemeh, Shafieipour, Vahid and Ghasemi, Maziyar (2011), "The Role of Auditing Profession in Fighting Against Economic and Financial Crimes", International Conference on E-business, Management and Economics, Vol.25, PP.151-157.
4- Australian Transaction Reports and Analysis Centre (2014), "External auditors authorised under subsection 164(1) of the Anti-Money Laundering and Counter-Terrorism Financing Act 2006", Agenda Item 15 for noting AUASB Meeting 18-19 March, No.8, PP.1-10.
5- Bawaneh, Shamsi S. (2011), "The Effects of Blended Learning Approach on Students' Performance: Evidence from a Computerized Accounting Course", International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 1 No. 6, June, PP.63-69.
6- Buchanan, Bonnie (2004), "Money laundering - a global obstacle", Research in International Business and Finance, PP.115-127.
7- Carpenter, Tina D, Durtschi, Cindy, Gaynor, Lisa Milici (2011), "The Incremental Benefits of a Forensic Accounting Course on Skepticism and Fraud-Related Judgments", Accounting Education, Vol.26, No.1, Feb, PP.1:21.
8- Chatterji, A.N. (2001), "Forensic Auditing", Asian Journal of Government Audit, Asian Organization of Supreme Audit Institutions (ASOSAI), www.asosai.org, PP.1-4.
9- DiGabriele, James A (2009), "Implications of regulatory prescriptions and audit standards on the evolution of forensic accounting in the audit process", Journal of Applied Accounting Research, Vol. 10, No.2, PP.109-121.
10- DiGabriele, James A, Huber, Wm. Dennis (2015), "Topics and methods in forensic accounting research", Accounting Research Journal, Vol. 28, No.1, PP.98-114.
11-Dreyer, Kristen (2014), "A History of Forensic Accounting", Undergraduate Research and Creative Practice, http://scholarworks.gvsu.edu, PP.1-23.

12- Festus, Adegbi**e** Folajimi, Samuel, Fakile Adeniran (2012), "Economic and Financial Crime in Nigeria: Forensic Accounting as Antidote", British Journal of Arts and Social Sciences, Vol.6, No.1, PP.37-49.
13- Hossain, Kamal, Islam, Tanim (2016), "Investigating the Effectiveness of Forensic Accounting as a Tool for Detecting Fraud and Corruption in Selected Public-Sector Banks in Bangladesh", Journal of Business Research, Vol. 1 No. 2, June, PP.192-204.
14- Huber, Wm. Dennis (2012), "Is Forensic Accounting in the United States Becoming a Profession?", Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 4, Issue 1, PP.255-279.
15- International Federation of Accountants (IFAC) (2004), "Anti–Money Laundering", International Federation of Accountants, New York, March, PP.1-40.
16- International Institute of Certified Forensic Accountants, (IICFA) (2016), Kent, Delaware, USA, www.iicfaglobal.com.
17- International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation (2016), The FATF Recommendations, Financial Action Task Force (FATF), Paris, France, PP.1-135.
18- Izedonmi, Famous, Ibadin, Peter Okoeguale (2012), "Forensic Accounting and Financial Crimes: Adopting the Inference, Relevance and Logic Solution Approach", African Research Review, Vol. 6 (4), Serial No. 27, October, PP.125-139.
19- Jayasree, Vikas, Balan, R.V. Siva (2017), "Money laundering regulatory risk evaluation using Bitmap Index-based Decision Tree", Journal of the Association of Arab Universities for Basic and Applied Sciences, PP.96-102.
20- Krstić, Jovan (2009), "The Role of Forensic Accountants in Detecting Frauds in Financial Statements", Economics and Organization, Vol. 6, No 3, PP.295-302.
21- Malusare, Lalita B. (2013), "The Effectiveness of Forensic Accounting in Detecting, Investigating, and Preventing Frauds in India", Online International Interdisciplinary Research Journal, Vol.3, No.3, May-June, PP.192-198.

22- McDowell, John, Novis, Gary (2001), "The Consequences of Money Laundering and Financial Crime", Economic Perspectives, An Electronic Journal of the U.S. Department of State, Vol. 6, No. 2, May PP.6-8.
23- Nunn, Les, McGuire, Brian L., Whitcomb, Carrie, Jost, Eric (2006), "Forensic Accountants: Financial Investigators", Journal of Business & Economics Research, Vol.4, No.2, February, PP.1-6.
24- Oyedokun, Godwin Emmanuel (2016), "Forensic Accounting Investigation Techniques: Any Rationalization?", https://ssrn.com/abstract=2910318, PP.1-17.
25- Prabowo, Ananto (2016), "Money Laundering and Forensic Accounting in Indonesia: Postgraduate Perspective", International Business Management, Vol.10, PP.5633-5642.
26- Seda, Mike, Kramer, Bonita K. Peterson (2008), "The Emergence of Forensic Accounting Programs in Higher Education", Management Accounting Quarterly, Spring, Vol.9, No.3, PP.15-23.
27- Standing, André, Vuuren, Hennie van (2003), "The role of auditors: Research into organized crime and money laundering", Institute for Security Studies (ISS), Pretoria, South Africa, May, PP.1-14.
28- Statement of Auditing Practice (2006), "Guidance to Auditors on Money Laundering and Terrorism Financing", (SAP) 19, Council of the Institute of Certified Public Accountants of Singapore, September.
29- Steinhoff, Jeffrey C. (2008), "Forensic Auditing: A Window to Identifying and Combating Fraud, Waste and Abuse", The Journal of Government Financial Management, Summer, Vol.57, No.2, PP.10-14.
30- Tattersall, John (1993), "Providing Assurance that all is well on Money Laundering: What Role for the Internal and External Auditor?", Journal of Financial Crim, Vol.1, No.2, PP.107-110.
31- Ted Ibex, J.W, Grippo, Frank J. (2008), "Forensic Accounting: Should It Be a Required Course for Accounting Majors?", The Journal of Applied Business Research, Vol.24, No.1, PP.129-136.

32- The Auditing Practices Board (2010), "Money Laundering Legislation– Guidance for Auditors in the United Kingdom", The Financial Reporting Council Limited, Practice Note 12 (Revised), September, PP.1-34.
33- Tiwari, Reshma Kumari, Debnath, Jasojit (2017), "Forensic Accounting: A Blend of Knowledge", Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol.25, No.1, PP.73-80.

ملاحق البحث

قائمة استبيان

أستاذى/ زميلى الفاضل/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية بعنوان "**مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية**".

يشهد عصرنا الحالى ثورة هائلة من التقدم العلمى بشتى صوره وأشكاله، والتى بلا شك ذات تأثير على مختلف نواحى الحياة، والجريمة المالية هى إحدى الصور ذات الصلة الوطيدة بهذه التطورات، وتعد جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم المالية المستجدة فى العصر الحالى والتى تهدد النمو الاقتصادى لأى دولة، باعتبارها من الجرائم الاقتصادية الحديثة والتى ترتبط عادة بالجريمة المنظمة، وعلى الرغم من تعدد التعريفات المقدمة لبيان مفهوم وطبيعة غسل الأموال، إلا أن معظمها يشير إلى أن غسل الأموال هى عبارة عن الأنشطة والعمليات المالية التى تتخذ بهدف إخفاء المصدر الحقيقى للدخل، وذلك من خلال تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة غير قانونية وغير مشروعة وإظهارها كما لو كانت من مصادر مشروعة.

وتعد المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة فى معظم دول العالم من أكثر الأنشطة الاقتصادية استهدافاً وتعرضاً للفساد والجرائم المالية والتى منها عمليات غسل الأموال، ونتيجة لذلك وفى ظل الانتقادات الموجهة للمراجعين الخارجيين وعدم تأهيلهم التأهيل العلمى والعملى الكافى، أدى ذلك إلى وجود صعوبة فى منع أو على الأقل الحد واكتشاف الغش والفساد وازداد معدل الجرائم المالية والتى منها غسل الأموال، الأمر الذى أدى إلى انخفاض ثقة المستخدمين فى جودة التقارير المالية وتقارير المراجعين الخارجيين من جهة، وارتفاع معدل الدعاوى القضائية من جهة أخرى.

وهو ما يبرز الحاجة إلى الاستعانة بالمحاسبة القضائية فى تقديم خدمات التقاضى ومكافحة عمليات غسل الأموال، بإعتبارها إحدى المجالات المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والتى

تتطلب فيمن يزاولها أن يكون ملماً بمجموعة من مهارات المعرفة المختلفة مثل مفاهيم وتطبيقات المحاسبة، ومهارات وأساليب المراجعة، ومهارات التقصى والتحقيق وممارسة أعلى درجات الشك المهنى، فى ضوء المعرفة بالأمور القانونية، وتكنولوجيا المعلومات، والتى تستخدم لتقديم رأى مهنى مستقل حول المشاكل القانونية والدعاوى القضائية، والحد من جرائم الاحتيال والفساد المالى واكتشافها والتقرير عنها وتحديد الأشخاص المسئولين عنها والمتواطئين معهم".

حيث تبحث المحاسبة القضائية عن الدوافع المؤدية للغش والتلاعب، وفى اكتشاف أوجه القصور والثغرات فى نظم الرقابة الداخلية والتى يمكن أن تستغل فى ممارسات أوجه الفساد المختلفة، وفى التحرى عن عمليات غسل الأموال وجمع الأدلة الكافية عنها بهدف الحد منها واكتشافها، فالمحاسبة القضائية تنظر إلى ما وراء الصفقات والتحقيق فى ما وراء الأرقام.

ولما كانت قيمة البحث العلمى لا تتحقق إلا من خلال ربط الجوانب العلمية بالجوانب العملية، لذلك يحاول الباحث من خلال القائمة المرفقة التعرف على آرائكم ووجهة نظركم حول موضوع البحث، من خلال الإجابة على التساؤلات التى تحتويها قائمة الاستبيان المرفقة، حيث تمثل إجابتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج. مع التأكيد أن كل ما تقدمونه من آراء ووجهات نظر سوف يحظى بالسرية التامة، ولن يستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى فقط .

وأخيراً أتقدم إلى سيادتكم بخالص الشكر لتعاونكم الصادق فى خدمة البحث العلمى، كما أعتذر على ما قد أسببه لكم من مشقة وتضحية بجزء ثمين من وقتكم لاستيفاء هذا الاستبيان. راجياً الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء، وأن تحقق نتائج هذه الدراسة إضافة تعود بالنفع العام لصالح البحث العلمى والمجتمع ككل.

الباحث: د. حسام السعيد الوكيل
مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان
البريد الإلكترونى hossam_elwakiel@yahoo.com

أولاً: بيانات شخصية:

١- **الاسم:** ..... **(إذا رغبت)**

٢- المؤهلات العلمية: برجاء وضع (√) أمام المستوى التعليمى لسيادتكم:

مؤهل جامعى	دبلوم دراسات عليا	ماجستير	دكتوراه

٣- الوظيفة (العمل الحالى): برجاء وضع (√) أمام الفئة التى تنتمى إليها سيادتكم:

أكاديمى	مراجع خارجى	إدارى بأحد البنوك

٤- سنوات الخبرة: برجاء وضع (√) أمام عدد سنوات خبرة سيادتكم:

أقل من ٥ سنوات	من ٥ سنوات حتى ١٥ سنة	أكثر من ١٥ سنة وحتى ٢٥ سنة	أكثر من ٢٥ سنة

ثانياً: أسئلة خاصة بموضوع البحث:

١- يوضح هذا الجزء واقع ممارسة المحاسبة القضائية فى مصر، والفرق بينها وبين المراجعة الخارجية، ودرجة الطلب عليها، وأهميتها فى مكافحة غسل الأموال. والمرجو من سيادتكم التكرم بإبداء رأيكم بشأن كل جملة من الجمل التالية بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب.

السؤال	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
توجد المحاسبة القضائية فى مصر على شكل تنظيم مهنى مستقل.					
توجد المحاسبة القضائية فى مصر على شكل وظائف أخرى وبمسميات مختلفة.					
لا تطبق المحاسبة القضائية فى مصر على الإطلاق.					

تختلف المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائى عن المتطلبات الأساسية للمراجع الخارجى.					
مشاركة المحاسب القضائى فى عملية مراجعة البنوك يساهم فى طمأنة مستخدمى القوائم المالية بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال.					
يوجد طلب على خدمات المحاسبة القضائية فى البيئة المصرية.					

٢- يوضح هذا الجزء مجموعة من الخصائص والمعارف والمهارات التى يجب توافرها فى المحاسبين القضائيين للقيام بمكافحة عمليات غسل الأموال. والمرجو من سيادتكم التكرم بإبداء رأيكم حول درجة أهمية كل خاصية ومعرفة ومهارة بالنسبة للمحاسب القضائى لمساعدته على مكافحة عمليات غسل الأموال بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب.

الخصائص والمعارف والمهارات التى يجب توافرها فى المحاسبين القضائيين للقيام بمكافحة عمليات غسل الأموال	هام جداً	هام	متوسط الأهمية	غير هام	غير هام على الإطلاق
أولاً: الخصائص:					
المثابرة والإصرار					
الثقة بالنفس					
الشك المهنى					
الذكاء وقوة الملاحظة					
حب الاستطلاع والفضول					
الصدق والأمانة					
العمل بروح الفريق					
الحياد					
السرية					
ثانياً: المعارف والمهارات:					
المعرفة المحاسبية					
مهارات المراجعة					
المعرفة القانونية					
معرفة ومهارات تكنولوجيا المعلومات					
المعرفة بعلم الجريمة					

مهارات القدرة على التحليل والتقييم والربط بين الأحداث					
مهارات البحث والتحرى والتحقيق					
مهارات القدرة على التخيل والتفكير النقدى الفعال ومحاكاه أسلوب مرتكبى غسل الأموال					
مهارات الاتصال الشفهية والكتابية					
مهارة النظر إلى ما وراء الصفقات والتحقيق فى ما وراء الأرقام.					

٣- يوضح هذا الجزء مجموعة من الأساليب التى يمكن أن يستخدمها المحاسب القضائى لمكافحة عمليات غسل الأموال أو على الأقل الحد منها. والمرجو من سيادتكم التكرم بإبداء رأيكم حول درجة أهمية كل أسلوب بالنسبة لمكافحة عمليات غسل الأموال بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب.

الأساليب التى يمكن أن يستخدمها المحاسب القضائى لمكافحة عمليات غسل الأموال	**هام جداً**	**هام**	**متوسط الأهمية**	**غير هام**	**غير هام على الإطلاق**
إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود ممارسات لغسل الأموال، وتحديد الأشخاص المسئولين والمتواطئين معهم فى حالة الوجود.					
تجميع الأدلة الكافية والمناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية المتعلقة بعمليات غسل الأموال.					
التحقق من مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل البنوك.					
إجراء التحريات اللازمة وتجميع الأدلة الكافية والمناسبة للتأكد من مدى التزام البنوك بقانون مكافحة غسل الأموال، وأنه ليس هناك انتهاكات أو تجاوزات بخصوص ذلك.					
التحقق من مدى قوة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية لاكتشاف تلك الانتهاكات أو التجاوزات، وتقييم أوجه الضعف والثغرات الموجودة بتلك النظم.					

إجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والإدعاءات المقدمة والمتعلقة بعمليات غسل الأموال.					
المراقبة المستمرة على مصادر الأموال واستخداماتها، والتى تشمل الحصول على معلومات عن مصادر الأموال ذات المبالغ الكبيرة والمودعة بالبنك والتحقق من مدى تناسبها مع المركز المالى للعميل وكذلك أوجه استخدام تلك الأموال من قبل العميل.					
تعقب الإيداعات الصغيرة وذلك من خلال تعقب الإيداعات ذات المبالغ الصغيرة والمتكررة لمرات عديدة، وذلك لاحتمال أن تكون هذه الإيداعات سبيل لعملية تجزئة المبالغ الكبيرة لأغراض التمويه كأحد مراحل ممارسة غسل الأموال.					
اقتراح ما يراه المحاسب القضائى لازماً من تطوير وتحديث لسياسة البنك فى مجال مكافحة غسل الأموال والنظم والإجراءات المتبعة بالبنك فى هذا المجال، وذلك بهدف زيادة فاعليتها وكفاءتها ومواكبتها المستجدات المحلية والعالمية.					
التعاون والتنسيق مع البنك فى شأن وضع خطط التدريب للعاملين فى البنك فى مجال مكافحة غسل الأموال واقتراح البرامج التدريبية اللازمة فى ضوء المستجدات المحلية والعالمية لتنفيذ هذه الخطط ومتابعة التنفيذ.					

٤-فيما يلى المبررات التى قد تدفع البعض إلى الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال. والمرجو من سيادتكم التكرم بإبداء رأيكم حول درجة موافقتكم عن كل مبرر منها بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب.

مبررات الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
اهتزاز ثقة المجتمع فى أداء المراجعين الخارجيين.					
عدم وضوح دور ومسئولية المراجعين الخارجيين تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال.					
ارتفاع معدل الدعاوى والمنازعات القضائية حول وجود غش وانتشار الجرائم المالية وغسل الأموال، مما أدى إلى حاجة القضاء إلى خبراء استشاريين كالمحاسبين القضائيين ليدلون بآرائهم حول تلك المخالفات والجرائم المالية.					
تخوف المراجعين الخارجيين من التعرض للمساءلة نتيجة خرق قاعدة سرية الحسابات المصرفية عند اكتشاف غسل الأموال.					
تخوف المراجعين الخارجيين من فقدهم لجزء كبير من دخلهم نتيجة إساءة العلاقة بينهم وبين البنوك التى يراجعونها عند اكتشافهم لعمليات غسل أموال والتقرير عنها.					
إشارة بعض النصوص القانونية على أهمية الاستعانة بخدمات المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.					
عدم توافر معايير مرشدة وملزمة للمراجع الخارجى فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسل الأموال.					
قيام المراجع الخارجى بإبداء رأى فنى محايد فى مدى عدالة القوائم المالية فقط لا يتيح له إمكانية مكافحة عمليات غسل الأموال.					

٥- فيما يلى التحديات التى قد تعوق استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية. والمرجو من سيادتكم التكرم بإبداء رأيكم حول درجة موافقتكم عن كل تحدٍ منها بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب.

التحديات التى قد تعوق استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
عدم التأهيل العلمى والعملى الكافى لدى المراجعين الخارجيين للقيام بأعمال المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.					
عدم الوعى بأهمية المحاسبة القضائية ودورها فى مكافحة الفساد وعمليات غسل الأموال.					
عدم اهتمام الجامعات المصرية وبالأخص أقسام المحاسبة بكليات التجارة بإنشاء وتخصيص قسم ومنهج جديد ومستقل للمحاسبة القضائية وتدعيمه بحالات عملية متعلقة بكيفية مكافحة الانحرافات المالية وغسل الأموال.					
عدم وجود جهة مهنية مستقلة للمحاسبين القضائيين أسوة بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.					
عدم الاهتمام بتنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين على كيفية مكافحة كافة وسائل الفساد والاحتيال المالى وغسل الأموال.					
عدم وجود تشريع أو نص قانونى يلزم بإستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.					

٦- فيما يلى مجموعة من المقومات اللازمة لاستخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية. والمرجو من سيادتكم التكرم بإبداء رأيكم حول درجة موافقتكم عن كل مقوم منها بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب.

مقومات استخدام المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال فى البيئة المصرية	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
قيام الجامعات المصرية متمثلة فى أقسام المحاسبة بكليات التجارة على مستوى مرحلة البكالوريوس بتخصيص وتدريس مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية وتدعيمه بحالات عملية متعلقة بكيفية مكافحة الانحرافات المالية وغسل الأموال، وكذلك إنشاء تخصص جديد خاص بالمحاسبة القضائية، أما على مستوى الدراسات العليا فيتم العمل على إنشاء دبلوم مهنى متخصص خاص بدور المحاسبة القضائية فى مكافحة عمليات غسل الأموال.					
إنشاء جمعية مهنية مستقلة تحت مسمى جمعية المحاسبين القضائيين المصرية تتولى تسجيل وإعتماد المحاسبين القضائيين وإعطائهم شهادة خبرة مهنية معترف بها مثل شهادة فاحصى الغش المعتمدين، على غرار جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وجمعية فاحصى الغش المعتمدين.					
قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بتنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين، والتدريب كل سنتين على كافة وسائل مكافحة الفساد والاحتيال المالى وغسل الأموال، على ألا يقل ما يقضونه خلال سنة واحدة من السنتين عن عشرين ساعة كشرط لإعتمادهم محاسبين قضائيين.					
إلزام المراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين أن يقضوا على الأقل ٨٠ ساعة من التعليم المهنى المستمر فى مجال المحاسبة القضائية، وعلم الجريمة، وتكنولوجيا					

المعلومات، ووسائل التحرى، ومكافحة عمليات الاحتيال وغسل الأموال، بما يضمن تأهيلهم علمياً وعملياً واكسابهم مهارات وخصائص المحاسبة القضائية، بما يتناسب مع طبيعة عمليات غسل الأموال واستخدامها الوسائل التكنولوجية الحديثة والتغيير والتجديد المستمر فى وسائلها وأشكالها.					
قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بعقد اختبار يشترط إجتيازه كشرط للإعتماد كمحاسب قضائى.					
قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بإعداد جدول بأسماء المراجعين الذين أكملوا التدريب المهنى وأتموا ساعات التعليم المهنى المستمر والذين حصلوا على إعتماد بمزاولة مهنة المحاسبة القضائية ليكونوا بمثابة خبراء أو لجنة استشارية متعارف عليها لدى وزارة العدل ليتم الاختيار من بينهم للفصل فى الدعاوى القضائية وإبداء رآيهم، كذلك يمكن الاختيار من بينهم لتعينهم فى المؤسسات المالية والبنوك للمعاونة فى منع أو على الأقل الحد من عمليات غسل الأموال واكتشافها والتقرير عنها.					
إلزام مكاتب المراجعة فى مصر بتوسيع خدماتها وتخصيص قسم مستقل بداخلها خاص بخدمات المحاسبة القضائية.					
إصدار تشريع يلزم المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة بإشتراط التعاقد مع مكاتب مراجعة بها قسم مستقل وخاص بالمحاسبة القضائية، وأن يكون من ضمن فريق المراجعة المكلف بمراجعة القوائم المالية محاسبين قضائيين لمكافحة عمليات غسل الأموال.					

قيام البنك المركزى المصرى بإلزام البنوك بإنشاء قسم خاص بداخلها للمحاسبة القضائية.					
اعتبار المحاسبين القضائيين من الفئات التى يحق لها الخروج عن مبدأ السرية المصرفية فى الحالات التى يشتبه فيها وجود غسل أموال.					